الجمهورية الجزائرية الشعبية الديموقراطية

وازرة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

عنوان المذاكرة:

دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي.

من إعداد الطالب:

- قصابي عماد

تحت إشراف الأستاذ:

- فرطاقي جابر

لجنة المناقشة.

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
مسيعد مريم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوث 1995 سكيكدة	رئيسا
فرطاقي جابر	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 20 أوث 1995 سكيكدة	مشرفا
كعوان سليمان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوث 1995 سكيكدة	مناقشا

2023/2022.

الجمهورية الجزائرية الشعبية الديموقراطية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

عنوان المذاكرة:

دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي.

من إعداد الطالب:

- قصابي عماد

تحت إشراف الأستاذ:

- فرطاقي جابر

لجنة المناقشة.

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
مسيعد مريم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة	رئيسا
فرطاقي جابر	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة	مشرفا
كعوان سليمان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1995 سكيكدة	مناقشا

2023/2022

الإهداء

إلى والدتي جنتي ووالدي أعز ما أملك في الوجود فوجودهما سبب لنجاح

والفلاح في الدنيا والآخرة

إلى رفيقة الدرب زوجتي العزيزة

إلى أخواتي الذي أجد فيهم سندي حفظهم الله وسدد خطاهم

أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر

نشكر الله عز وجل الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع ونرجو منه أن يكون ذو منفعة ومرجعا لمن بعدنا

أتوجه بخالص الشكر إلى مشرفي في هذا العمل "الأستاذ فرطاقي جابر" لإشرافه على المذكرة وعلى ملاحظاته وتوجيهاته السديدة ونصائحه الطيبة، جعل الله ذلك في ميزان حسناته.

وأقدم شكري إلى كل زملائي وأصدقائي ومن ساعدني وقدم يد العون لي في إنجاز هذه المذكرة

أتقدم بالشكر إلى إدارة وعمال كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وإلى كل من علمنا حرفا فصرنا على ما نحن عليه الأن.

الملخص

الملخص:

أصبحت السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية توفيرا للنقد الأجنبي ومناصب الشغل في الكثير من دول العالم حيث حققت السياحة الدولية نموا متسارعا اعتبارا من العقود الثلاثة الماضية، تهدف هده الدراسة إلى إبراز مساهمة القطاع السياحي في جوانب التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال التعرف على واقع هذه الآثار من خلال دراسة وصفية تحليلية اعتمادا على المتغيرات الاقتصادية الممثلة في الناتج المحلي الإجمالي و ميزان المدفوعات بالإضافة إلى مؤشرات السياحة من عدد السياح ومساهمتهم في القطاع السياحي، حيث خلصت الدراسة أن الجزائر تمتلك مقومات طبيعية وتاريخية تؤهلها لأن تكون وجهة سياحية رائدة إلى أن نقص الموارد المادية المتمثلة في المنشآت السياحية وعدم الاستغلال الأمثل لتلك الموارد حال دون تطور القطاع السياحي في الجزائر إذ تعرف الجزائر نقص كبير مقارنة بما تحققه دول العالم، ونوصي ان نرقى لمستوى تنموي بديل والنهوض بهذا القطاع من خلال التركيز على الاستراتيجيات التنموية مثل المخطط التوجيهي لتنمية السياحية SDAT 2030 والذي يشمل الإطار المرجعي للسياسة السياحية.

الكلمات المفتاحية: سياحة، تنمية الاقتصادية، مؤشرات السياحة، استراتيجية التنموية.

Résumé:

Le tourisme est devenu l'un des secteurs économiques les plus importants pour fournir des devises et des emplois dans de nombreux pays du monde, où le tourisme international a connu une croissance rapide au cours des trois dernières décennies. Cette étude vise à mettre en évidence la contribution du secteur du tourisme aux aspects de développement économique en Algérie en identifiant la réalité de ces effets à travers une étude analytique descriptive en fonction des variables économiques représentées dans le produit intérieur brut et la balance des paiements en plus des indicateurs touristiques à partir du nombre de touristes et de leur contribution au secteur touristique , où l'étude a conclu que l'Algérie possède des ingrédients naturels et historiques qui la qualifient d'être une destination touristique de premier plan au manque de ressources matérielles représentées dans les équipements touristiques et le manque d'utilisation optimale de ces ressources a empêché le développement du secteur touristique en Algérie, alors que l'Algérie connaît un grand déficit par rapport à ce que réalisent les pays du monde, et lui recommande de se hisser à un niveau alternatif de développement et de promotion de ce secteur en misant sur des stratégies de développement telles que le plan directeur pour le développement du tourisme DAT 2030, qui comprend le cadre de référence de la politique touristique.

Les mots clés : tourisme, développement économique, indicateurs economiqued, stratégies de développemen**.**

فهرس المحتويات

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الفهرس	/
قائمة الجداول	/
قائمة الأشكال	/
مقدمة عامة.	أ-ب-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنمية الاقتصادية.	/
تمهيد	05
المبحث الأول: الإطار النظري للسياحة.	06
المطلب الأول: مفاهيم حول السياحة.	06
الفرع الأول: مفهوم السياحة.	06
الفرع الثاني: تعريف السائح.	07
المطلب الثاني: أنواع وخصائص السياحة.	08
الفرع الأول: أنواع السياحة	08
الفرع الثاني: خصائص السياحة.	13
المطلب الثالث: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.	15
الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.	15
الفرع الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية.	15
الفرع الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية.	16
المبحث الثاني: العلاقة بين السياحة والتنمية الاقتصادية.	17
المطلب الأول: الأثار المباشرة للسياحة على التنمية الاقتصادية.	17
الفرع الأول: أثر السياحة في تحقيق التوازن الاقتصادي في الدول السياحية.	18
الفرع الثاني: أثر السياحة على ميزان المدفوعات.	19
الفرع الثالث: أثر السياحة على العمالة.	20
المطلب الثاني: الأثار الغير مباشرة للسياحة.	21
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.	23
خلاصة الفصل.	25
الفصل الثاني: دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.	27

فهرس المحتويات

تمهيد الفصل.	27
المبحث الأول: مقومات ومؤشرات السياحية في الجزائر.	28
المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر.	28
الفرع الأول: المقومات الطبيعية.	28
الفرع الثاني: المقومات التاريخية والثقافية.	32
المطلب الثاني: المؤشرات السياحية في الجزائر.	34
المبحث الثاني: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري.	38
المطلب الأول: واقع القطاع السياحي الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه.	38
المطلب الثاني: التأثيرات الاقتصادية للسياحة في الجزائر.	46
الفرع الأول: الايرادات السياحية في الجزائر.	46
الفرع الثاني: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB).	47
الفرع الثالث: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات في الجزائر.	48
الفرع الرابع: مساهمة القطاع السياحي في العمالة (التشغيل).	48
الفرع الخامس: أثار السياحة على المستوى المعيشي.	50
المبحث الثالث: معوقات واستراتيجيات النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر.	52
المطلب الأول: معوقات القطاع السياحي في الجزائر.	53
المطلب الثاني: استراتيجيات النهوض بالقطاع السياحي.	55
الفرع الأول: المخطط التوجيهي للسياحة SDAT 2030.	55
الفرع الثاني: الحلول المقترحة.	66
خلاصة الفصل.	68
خاتمة عامة.	69-70-71
قائمة المراجع.	72-73-74-75

فهرس المحتويات

قائمة الجداول:

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
01	تطور طاقات الإيواء في الجزائر للفترة 2008-2014.	35
02	توزيع طاقات الإيواء حسب الطابع سنة 2015-.2020	35
03	عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2020.	36-37
04	تطور عدد الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية فترة 2000-2017.	37-38
05	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الثلاثي 67-69.	39-40
06	حصيلة برنامج الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي 67-69.	40
07	عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول حسب نوع المنتج السياحي 70-73.	41
08	توزيع الإستثمارات على القطاعات خلال مخطط الرباعي الأول 70-73.	41-42
09	توزيع الإستثمارات على القطاعات خلال مخطط الرباعي الثاني	42-43
10	عدد الأسرة خلال المخطط الرباعي الثاني 74-78.	42
11	توزيع المشاريع حسب نوعية المنتج خلال المخطط الخماسي الأول.	44
12	لإنجازات المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني 1985-1989.	45
13	تطور الإرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.	47
14	نسبة مساهمة القطاع السياحي في PIB خلال الفترة 2016-2021.	48
15	الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة 210-2020.	49
16	حصص ونسبب التوظيف في قطاع السياحة خلال فترة 2010-2019.	50
17	تطور مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحسين المستوى المعيشي للسكان فترة 2006-2014.	52

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال:

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
01	تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في PIB فترة 2016-2021.	48
02	الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة 2010-2020.	53
03	مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.	57
04	الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030.	60

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة عامة

إن السياحة ظاهرة إنسانية نشأت منذ الأزل، وهي قديمة قدم البشرية نفسها، منذ أزمان طويلة والإنسان تحركه حاجاته وتدفعه إلى السفر الغريزية كالطعام والأمن والترحال أو البحث عن الأماكن الأكثر ملائمة لحياته، والتي تمكنه من إشباع حاجاته المتزايدة.

وأصبحت السياحة علم قائم بذاته وأصبح هناك باحثين ومختصين يعملون على توضيح مفاهيمه ووضع أسسه التي يقوم عليها وعرفت السياحة تطورا سريعاً خلال النصف الثاني من القرن الماضي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، اد انعكست التطورات التي شملت العديد من مجالات قطاع الخدمات انعكاس إيجاباً على قطاع السياحة ما ساعدها على النمو الكبير الدي شهدته لتحتل بذلك مكانه هامة عند دول العالم، نظرا لانعكاساتها الإيجابية والمختلفة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ولهذا تعتبر السياحة من أكبر الصناعات نموا في العالم، فتعتبر السياحة هي الأخرى من أهم القطاعات في التجارة الدولية باعتبارها قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات.

ومن جهة أخرى يعتبر النمو الاقتصادي من بين المتغيرات الهامة التي تسعى الدول إلى بلوغها، إذا لا يمكن أن نتوقع حدوث تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، والاهتمام بجميع القطاعات الاقتصادية (الفلاحي، السياحي والفندقي...الخ) في اقتصاد أي بلد.

الجزائر منذ استقلالها تخوض معركة شرسة ضد التخلف والتبعية للخارج هذا ما فرض عليها وضع سياسة تنموية شاملة مقارنة مع ما تملكه من قدرات وتماشيا مع ميزات الاقتصاد العالمي، وعليه فهي مطالبة من وقت مضى أن تتجه إلى قطاع تحكمه الطبيعة وهبة من الله وهو قطاع السياحة والذي يمكن أن يكون إحدى البدائل الاقتصادية المهمة، إذ يتعين عليها تحسين أداء المتعاملين بغرض اكتساب فرص تجارية ضمن الأسواق العالمية وزيادة الإرادات خارج قطاع المحروقات، لأننا نجد القطاع السياحي لم يرتقي بعد للمستوى المطلوب بالرغم من امتلاك الجزائر لثروة سياحية تؤهلها أن تكون وجهة سياحية بامتياز، من خلال هذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ✓ **إشكالية الدراسة.**

ما مدى تأثير القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وانطلاق من هده الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التي نحاول الإجابة عليها في بحثنا:

- ما هي المقومات التي تحظى بها الجزائر.
- ماهي معيقات القطاع السياحي في الجزائر.

- ما هي الأثار الاقتصادية للقطاع السياحي في الجزائر.

✓ **فرضيات الدراسة**

1/ للجزائر مقومات سياحية هامة تجعلها تنافس الكثير من الدول من حيث استقطاب السياح لآكنها غير مستغلة بالشكل الأمثل.

2/ يؤثر القطاع السياحي في الجزائر بشكل إجابي على ميزان المدفوعات.

3/ الإحصائيات الحالية للقطاع السياحي في الجزائر تشير إلى ضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني وبعده عن المستوى العالمي.

✓ **أسباب اختيار الموضوع:**

- تحديد مفهوم السياحة وأنواعها المختلفة ورصد مختلف أثارها المباشرة والغير مباشرة

- تثمين الاهتمام بالسياحة ومدى تأثيرها على جميع مجالات الحياة.

- مساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بهذه الدراسة.

✓ **أهداف الدراسة وأهميتها.**

تهدف هده الدراسة إلى:

- التعرف على القدرات والامكانيات التي تتمتع بها الجزائر.

- توضيح أهمية دور ومساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- توضيح وحصر المعوقات التي حالت دون تطور هذا القطاع وتهميشه لفترة كبيرة في السياسة التنموية في الجزائر.

- وضع بعض الحلول والتوصيات على ضوء النتائج المحصل عليها.

أما أهمية الموضوع فتكمن في تسليط الضوء على السياحة الجزائرية، وإبراز الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الآثار الإيجابية التي تتركها على فرص العمل وميزان المدفوعات بالإضافة إلى معرفة مدى نجاعة الاستراتيجيات الجديدة للسياحة المرفوعة من قبل الدولة للنهوض بها وهذا في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية التي طرحته الدولة لتنمية هذا القطاع وجعله أحد دعائم التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

✓ **حدود البحث:**

-**الحدود الزمانية:** التطرق لما كان عليه القطاع السياحي في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية الجزائرية مند الاستقلال وصولا إلى استراتيجية الوطنية السياحية لآفاق 2030.

- **الحدود المكانية:** دراسة حالة القطاع السياحي الجزائري.

✓ **المنهج المستخدم في الدراسة:**

للإجابة على التساؤلات المطروحة، واختبار الفرضيات أخترنا إتباع المنهج الوصفي لوصف ظاهرة السياحة والمفاهيم المتعلقة بها ومعرفة مختلف الاستراتيجيات المتعلقة بتنمية القطاع السياحي الجزائري والتحليلي لتحليل مت تم وصفه بالاستعانة بالأدوات الإحصائية.

✓ **صعوبات الدراسة:**

بالإضافة إلى الظروف الخاصة قد واجهتنا بعض الصعوبات مثل:

- عدم تجديد الإحصائيات والأرقام المتعلقة بالسياحة على مستوى الهيئات والوزارات المختصة وحتى المواقع.

- تضارب في بعض المعلومات والإحصائيات.

✓ **هيكل البحث:**

لدراسة هذا الموضوع قسم البحث إلى فصلين الفصل الأول نظري والفصل الثاني تطبيقي:

الفصل الأول كان فصل نظري حيث تطرقنا فيه لثلاث مباحث المبحث الأول تحدثنا عن فيه مفاهيم وخصائص السياحة والسائح، وتناولنا فيه أنواع وأهمية السياحة أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى مفاهيم التنمية الاقتصادية وعلاقة القطاع السياحي بالتنمية الاقتصادية أما في المبحث الثاني فكان على الدراسات السابقة عن الموضوع.

أما **الفصل الثاني** فكان فصل تطبيقي فتطرقنا فيه إلى مدى مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري وقسم لثلاث مباحث، المبحث الأول كان عن مقومات ومؤشرات السياحية في الجزائر وفي المبحث الثاني تحدثنا عن أهمية القطاع السياحي في ظل الاقتصاد الموجه بالإضافة إلى إبراز مساهمة القطاع في مختلف مؤشرات التنمية وفي المبحث الأخر كان حديثنا عن معوقات القطاع السياحي وإستراتيجيات النهوض به.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة و التنمية الإقتصادية.

تمهيد

تعد السياحة من المواضيع الجديرة بالبحث والدراسة، حيث اعتمدت عليها العديد من الدول ونجحت في زيادة مواردها، خاصة باعتبارها كمصدر هام للدخل الوطني.

والسياحة توصف بأنها الصناعة الأسرع نمو في اقتصاديات الدول، فلم تعد مفاهيمها بسيطة تقتصر على مجرد انتقال الأفراد لإشباع رغبات معينة، بل تطورت مفاهيمها وأهدافها لتشكل ظاهرة إنسانية تخضع للعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت السياحة حاليا صناعة قائمة بذاتها تبحث بدورها عن البقاء، النمو والاستمرارية.

ونظرا لتعداد جوانب السياحة وركائزها، فإن السياحة تختلف أنواعها من حيث زوايا النظر إليها، سواء من حيث التصنيف الجغرافي، الثقافي، كذلك حسب جنسية السياح وأهدافهم وحسب الطابع والشكل التنظيمي للسياحة وغيرها من معايير أخرى.

سنتطرق في هدا الفصل إلى نظرة عامة حول السياحة والتنمية الاقتصادية ومحاولة إبراز العلاقة بين هادين المتغيرين والتطرق لبعض الدراسات التي تناولت نفس موضوع بحثنا.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياحة والتنمية الاقتصادية.

عرفت السياحة تطور مستمر مع مرور الزمن وحظيت باهتمام الكثير من الباحثين كونها تعد من أكبر الصناعات في العالم، وتلعب دورا بارزا في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث ساهمت في النمو الاقتصادي للعديد من الدول والمناطق، وأصبحت تنمية السياحة من المصادر الأساسية المشاركة في حركة التنمية الاقتصادية وخصوصا في الدول النامية.

المطلب الأول: مفاهيم حول السياحة.

الفرع الأول: مفهوم السياحة.

أولاً: التعريف اللغوي.

يعتر لفظ السياحة من الألفاظ المستخدمة في اللغات اللاتينية إلى أنه كان معروفا في اللغة العربية، فالمفهوم اللغوي للفظ سياحة نجد أنه يعني التجول، وعبارة "ساح في الأرض" تعني ذهب وسار على وجه الأرض.

وقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في سورة التوبة " فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ "[1]، معناها سيروا أيها المشركين سير السائحين آمنين مدة أربعة أشهر لا يتعرض من خلالها أحد إضافة إلى ذلك فإن من فرائض الإسلام حج البيت لمن استطاع إليه سبيلا، وهذا ما يدخل الآن ضمن السياحة الدينية[2].

ثانياً: تعريف الباحثين

1. تعريف E.Guyer Feuller: أول تعريف عام 1905 يعرف السياحة بأنها: ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة للحصول على الراحة والاستجمام وتغير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالراحة والبهجة والمتعة في الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة وهي ثمرة تقدم وسائل النقل ""نلاحظ في هذا التعريف أنه اهتم فقط بالجوانب الإنسانية والنفسية وأهمل الجانب الاقتصادي والثقافي[3].

---

[1] سورة التوبة الآية 02.

[2] مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، الطبعة الأولى، ألفا للكتاب قسنطينة – الجزائر، 2017، ص 44

[3] ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ض21

2. تعرف الأستاذ علي أحمد هارون: السياحة بأنها الأنشطة الحضارية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد إلى بلاد غير بلادهم وإقامتهم لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض كان ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار[1].

3. تعريف COLDEN سنة 1939: يقصد بالسياحة أي نوع من الحركة التي بمقتضاها يقيمون الفراد لأي غرض في مكان خارج بلادهم بشرط عدم توفر اعتبار هذه الإقامة لأغراض الكسب الدائم أو المؤق[2].

ثالثاً: تعاريف المنظمات.

حيث عرفتها المنظمة العالمية للسياحة سنة 1963 بأنها مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر، والانتقال إلى أماكن خارج محيط المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى[3].

الفرع الثاني: تعريف السائح.

عرف الباحث الإنجليزي **نورفال Nourfal** السائح بأنه الشخص الدي يدخل بلداً اجنبياً لأي غرض من الأغراض عدا اتخاد هذا البلد محل إقامة دائمة، أو العمل في هذا البلد عملاً منظماً ومستمراً والذين ينفقه في هذا البلد المقيم فيه إقامة دائمة تؤمن له ما لا يكسبه في مكان أخر[4].

تعريف أوجليف: يقول إن السواح هم كل الأشخاص الذي يتوفر فيهم شرطان أولهما أن ينتقلوا من موطنهم الأصلي لمدة لا تقل عن سنة، والثاني أنهم بسبب إقامتهم خارج موطنهم ينفقون في المنطقة التي يقيمون فيها إقامة مؤقتة أموالا لم يكسبوها في هذه المناطق

كم عرف المجلس الاقتصادي التابع لهيئة الأمم المتحدة ان السائح هو كل شخص يقيم خارج موطنه المعتمد خلال فترة تزيد عن 24ساعة وتقل عن عام[5].

ومن خلال ما تم ذكره من تعاريف مختلفة للظاهرة السياحة يمكن أن نستخلص أن السياحة نشاط أنساني ينتج عن تنقل الأشخاص والاتصال بينهم وبين السكان الأصليين لهذا المكان.

---

[1] حمزة عبد الحليم درادكة وآخرون، **مبادئ السياحة**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر الأردن، 2016، ص18.

[2] أحمد جلاد، التنمية والعلام السياحي المستدام، عالم الكتاب للنشر، القاهرة مصر، 1998، ص25.

[3] حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع إدارة أعمال وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة جامعية 2012/2011، ص19.

[4] حمزة عبد الحليم درادكة وآخرون، مرجع سبق ذكره ص19.

[5] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره ص 47.

فالسياحة هي عامل مساعد على الاتصال والتبادل الثقافي والتواصل الحضاري بين الشعوب، هنا يظهر أهمية السياحة والبعد الاجتماعي والثقافي للظاهرة السياحة التي تساهم في عملية التنمية.

المطلب الثاني: أنواع وخصائص السياحة.

الفرع الأول: أنواع السياحة.

يمكن تصنيف أنواع عديدة للسياحة وفقا لعدة أسس معايير معينة، وتختلف هذه الأنواع من بلد لأخر.

ونذكر من أهمها:

1) تقسيم السياحة وفقاً للعدد وتشمل:

1.سياحة فردية: هي عبارة عن سياحة فردية وفي كثير من الأحيان غير منظمة بها الشخص أو مجموعة من مجموعة من الأشخاص بزيارة بلد او مكان[1].

2.سياحة جماعية: وهي سياحة للأفواج أو المجموعات السياحة حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم وترتيب هذه السياحة الجماعية، مثل جولة حرة لمدة 5 أيام لزيارة المنتجعات البحر الأحمر[2].

هي سياحة يقوم بها مجموعة من الأشخاص بالسفر مع بعضهم البعض، تربط بينهم علاقة قرابة أو صداقة أو أعضاء في نادي او مدرسة أو عمل، وهي تشمل السواح الذين لا يميلون إلى تحمل مخاطر السفر، لذا يفضلون هذا النوع من الرحلات التي تكون منظمة من قبل وكالات السفر والشركات السياحة المخصصة، حيث تدفع مصاريف الرحلة مسبقاً[3].

2) تقسيم السياحة وفقاً للغرض وتسمل:

1.سياحة البيئية: وهي السفر المسئول إلى المناطق الطبيعية والتي تحافظ على البيئة، وحتى نطلق على الى السياحة اسم السياحة البيئية فإن ذلك يجب أن يتوافق بالكامل مع أهداف الحافظ والحماية في البلد المعني[4].

---

[1] أحمد محمود مقابلة، **كتاب صناعة السياحة**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان 2017، ص36.

[2] أحمد محمود مقابلة، نفس المرجع السابق، ص37.

[3] نسيبة سماعيني، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف كربالي بغداد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014، ص2.

[4] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص94.

2.السياحة الرياضية: هو السفر من مكان لآخر داخل الدولة او خارجها من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات او من أجل الممارسة أو الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة، والمتمثلة في ممارسة رياضة الغوص والانزلاق على الماء والصيد، ويشترط في ممارستها توافر المقومات الخاصة بها من الشواطئ والملاعب والمرافق الازمة[1].

3.سياحة المؤتمرات والاجتماعات: هي سفر الأفراد سواء كان ذلك في أوقات عملهم أو أوقات فراغهم إلى الأماكن تقام فيها المؤتمرات الدولية أو الإقليمية أو المحلية أو دورات تدريبية أو بصورة تسمح بالقيام ببعض الأنشطة الترفيهية الأخرى[2].

4.سياحة الصحة والعلاج: هي سياحة لإمتاع النفس والجسد معاُ بالعلاج أو هي سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس وتنقسم إلى قسمين السياحة بالطرق الحديثة والتي تعتمد على مراكز طبية مجهزة والسياحة الاستشفائية تعتمد على العلاج بالرمال والمياه المعدنية[3].

5.السياحة الثقافية أو الأثرية: تتمثل في زيارة أثار وأماكن أثرية وتاريخية، لما لها من أهمية بالغة بالنسبة للسائح، وتعتبر هذا النوع السياحة بالغة الأهمية بسبب تدفق أعداد ضخمة من السواح للبلد الذي يزورنه، ويجب على المشاركين أن تتوفر لهم ثقافة عالية[4].

6.سياحة الدينية: هو السفر من دولة إلى أخرى أو الانتقال داخل حدود الدولة بهدف زيارة الأماكن المقدسة إذ يساهم هذا النوع من السياحة بالجانب الروحي للإنسان لأنها تجمع بين التأمل الديني والثقافي، أو السفر الدعوة أو القيام بعمل خيري[5].

---

[1] شوقي السيد محمد دابي، المدخل إلى جغرافيا السياحة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، مصر،2019، ص94.

[2] سلمى بن بوط، تأثير السياحة على التنمية المستدامة، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تحت إشراف د. نعيمة عمارة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامع أم بواقي، 2019، ص9.

[3] إلياس عياشي، الخدمات السياحية والفندقية والتنمية الحضارية في جيجل، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تحت إشراف يمينة عرفة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2018_2019، ص19.

[4] أحمد محمود مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص38.

[5] أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان2008، ص26.

3) تقسيم السياحة وفقاً للعمر وتشمل:

1.سياحة شبابية: في هذا النوع يكون هناك البحث عن الإثارة، والبحث عن الحياة الاجتماعية وهذا لارتباطه بالسن الذي يتراوح بين 15-21 سنة.

2.سياحة الطلائع: ترتبط بالسن ما بين 07-14 سنة، وتكون في إطار استكشافية، أو رحلات تعلم السياحة والتعرف على الطبيعة وتنظم من طرف الشركات أو النقابات أو الجمعيات الخيرية.

3.سياحة المتقاعدين: يشارك فيها كبار السن وتكون لفترات طويلة وأسعار مرتفعة[1].

4) تقسيم السياحة وفقاً لمدة الإقامة وتشمل:

1.سياحة موسمية: وهذا النوع من السياحة مرتبط بموسم سياحي معين لا يتم في غيره وان كان يحمل صفة التكرار كل سنة مثل برامج التزحلق على الجليد شتاء أو برامج الاصطياف صيفاً.

كما تنظم إلى هذا النوع السياحة الخاصة بالمناسبات التاريخية التي لا تأتي إلا مرة واحدة كل عام، كما تقسم السياحة الموسمية بدورها إلى:

_ سياحة صيفية.

_سياحة شتوية[2].

3.سياحة عابرة: وهذا النوع من السياحة يقوم به السائح فجأة دون تخطيط مسبق وبشكل عابر، مثل قيام المسافرين برحلة سياحية أثناء عبورهم لمنطقة أو دولة ما أو انتظارهم للحصول على إذن الدخول إلى مكان آخر أو وصول وسيلة المواصلات التي سوف تنقلهم إلى المكان الذي ينشدونه[3].

[1] ساحلي فوزية، كتاب مداخلات المؤتمر الدولي، التراث والسياحة الثقافية والبديلة، المنعقد يوم 29/23 مارس 2019، سوسة تونس ص433.

[2] مريم مبروك، لويزة بهاز، كتاب مداخلات المؤتمر الدولي، التراث والسياحة الثقافية والبديلة، دار الوسيلة للطباعة وظالنشر، سيدي موسى الجزائر، 2019، ص114.

[3] محمد وزاني، السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف بن بوزيان محمد، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2011، ص3،4.

2.سياحة أيام: هذا النوع يكون لعدة أيام تكون من يومين إلى أسبوع يقضيها السائح ضمن برنامج محدد سابقاً أين تكون غالباً هذه السياحة في العطل الأسبوعية أو المناسبات الوطنية أو الأعياد القومية[1].

6) تقسيم السياحة وفقاً للمناطق الجغرافية وتشمل:

1.سياحة داخلية: تتمثل في انتقال مواطني الدولة عبر الحدود لمنطقة إقامتهم الدائمة والانتقال إلى مكان ما في الدولة نفسها ليزور مكان أخر ليبقى فيها على الأقل ليلة واحدة، ليكون الغرض من انتقاله تحقق هدف من الأهداف التالية:

- الاستشفاء والنقاهة.
- التجارة.
- الزيارات العائلية.
- ندوات أو معارض.
- ممارسة الرياضة.
- الترفيه.
- زيارة الأماكن الدينية والأضرحة...[2].

وهناك العديد من المعايير للاستدلال على السائح المحلي تختلف من دولة إلى أخرى، وبصفة عامة يمكن تحديد نمطين للسياحة الداخلية هما:

- رحلات الراحة والاستجمام لمدة أقل من 24 ساعة.
- رحلات سياحية داخلية تكون مدتها أكثر من 24 ساعة.

2.سياحة خارجية: أو ما يعرف أيضا بالسياحة الدولية وهي حركة أو النشاط المتمثل في الانتقال والإقامة عبر حدود الدول والقارات المختلفة، وتخضع هذه الحركة لعدد من العوامل والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود العالم.

---

[1] ربيعة ملال، النمذجة الإحصائية لقياس أثر السياحة على التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر –، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص 32،33.

[2] عثمان عميش غنيم، تخطيط التنمية السياحية، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2017، ص 34.

يتمثل هادا النوع في اجتياز الأفراد للحود السياسية للبلد الذي يعيشون فيه والإقامة في مكان ما لمدة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن عام، ويستثنى من ذلك:

- أصحاب الإقامة الدائمة في بلد الهدف
- السفر من أجل العمل.
- سفر العبور أو الترانزيت Transit[1].

3.سياحة إقليمية: هي السفر والتنقل بين دول متجاورة مثل الدول العربية أو الإفريقية، وتتميز بقلة التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح، بالإضافة إلى تعدد وتنوع وسائل النقل المتاحة مما يغري الكثيرين بالاتجاه نحو الدول القريبة اولاً.

ومن خصائص هذه الدول السياحية:

- قرب المسافة بين دول المنطقة مما يوفر الوقت.
- قلة التكلفة.
- تنوع وتعدد وسائل المواصلات المتاحة.
- الحركة السياحية بين الدول المتجاورة أكبر من الدول التي تليها في الموقع.
- أكثر انسجاما مع العادات والتقاليد السائدة من الدول البعيدة[2].

5) تقسيم السياحة وفقاً للجنسية وتشمل:

1.سياحة الأجانب: وتتضمن جميع لأجانب ما عدا مواطني البلد، وتنظم الشركات السياحية برامج خاصة لجدب السواح الأجانب بما يتلأم مع أذواقهم ورغباتهم.

2.سياحة المقيمين خارج البلاد: وهي سياحة لهجرة المواطنين لأي بلد ما لغرض الدراسة أو العمل.

---

[1] عثمان محمد غنيم، بينتا نبيل سعد، كتاب التخطيط السياحي، طبعة ثانية، دار صفاء للتوزيع والنشر، الأردن، 2003، ص33، 34

[2] عبد الله عياشي، استراتيجية تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة، حظيرة الطاسيلي بولاية اليزي، أطروحة دكتوراه، تحت اشراف الأستاذ عبد الحميد بوخاري، قسم العلم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص44

3.سياحة مواطني البلد: وهي سياحة داخلية والتي تنظم إلى زيارة مواطني الدولة في زيارة أماكن أثرية وتاريخية وحضارية في بلدهم نفسه[1].

الفرع الثاني: خصائص السياحة.

تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي تنطوي على عدد من الخصائص تذكر منها:

– أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة.

– نطاق المنافسة التي يتحرك في القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.

– مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع.

– ترتبط السياحة بالعديد من الأنشطة الاقتصادية

– مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة على الطلب على المنتج السياحي محليا ودولياً[2].

– عدم توقف الطلب السياحي فقط على توفر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات، بل على أسعار الخدمات السياحية.

– يكون الطلب السياحي مرتبط بالإمكانية المادية للسائح.

– يؤثر مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة على الطلب السياحي، والتقدم التكنولوجي في وسائل التواصل

[1] أحمد محمود مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص44.43.

[2] نجوى سديرة، أثر الثقافة السياحية على التنمية المستدامة في الجزائر، كتاب مداخلات المؤتمر الدولي والسياحة الثقافية والبديلة، المنعقد أيام 29/23 مارس 2019، سوسة، تونس، ص202.

– السياحة نشاطا اقتصادي متزايد خاصة فيما يتعلق بالدخل والاستخدام السياحيين، وذلك من خلال إنفاق السياح لنقودهم وتحويلها لعملة الدولة المزارة من أجل دفع التكاليف أو لاقتناء احتياجاتهم ومتطلباتهم وهذا ما يؤدي إلى تزايد الدخل[1].

– السياحة تتميز بالموسمية أي أنها تمر بثلاث مواسم حيث يتذبذب الطلب على الخدمات السياحية، وهذه المواسم هي:

موسم الذروة: حيث يزيد الطلب السياحي فيه، ويعتبر الأفضل من حيث الفرص التسويقية والتشغيلية والأسعار فيه مرتفعة.

موسم الوسط: يكون فيه عدد السياح متوسط ويتذبذب الطلب على الخدمات السياحية، حيث أن الأسعار فيه أقل من موسم الذروة، ما عدا مناطق معينة من العالم.

موسم الكساد: وهو الدي سقل فيه عدد السياح وقد ينعدم، مما يؤدي إلى تخفيض الأسعر من أجل استقطاب السياح[2].

– تعتبر السياحة منتوج غير مادي، وبالتالي لا يمكن نقله من مكان لأخر.

– تواجه المنتجات السياحية منافسة دولية كبيرة، ولهذا وجب توفر كل شروط الطلب السياحي لإرضاء الزبون.

– تتعدد وتتباين أنواع السياحة وأغراضها، مما يترتب عليها تنوع واختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها[3].

---

[1] نسيبة سماعيلي، دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة، أطروحة دكتوراه، تحت إشراف الأستاذ صالحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، سنة 2015، ص30.

[2] ربيعة ملال، مرجع سبق ذكره، ص40

[3] عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2025/2000) في ظل استراتيجية السياحة الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحة، أطروحة دكتوره، تحت إشراف باشي أحمد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص4.

تعد السياحة من القطاعات الخدمية التي تمثل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة التي ترتبط بالكيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري للمجتمع[1].

المطلب الثالث: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.

تعد التنمية الاقتصادية فرعاً من فروع علم الاقتصاد حيث ساهمت في تطور القطاعات الاقتصادية في الدول النامية ونهوضها لذلك تعد من الوسائل المعززة للنمو الاقتصادي في العديد من القطاعات.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.

تعرف التنمية بأنها:" تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل"[2].

وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة[3].

وبصفة عامة تعرف التنمية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر الاقتصاديات على أنها عملية لرفع المستوى القومي، بحيث يترتب تباعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كقطاع الزراعة وقطاع الموارد الأولية.

الفرع الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية.

التنمية الاقتصادية وسيلة ضرورية لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، حيث هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على زيادة حدة هذه الفجوة من بينها التبعية الاقتصادية للخارج، سيادة نمط الإنتاج الواحد ضعف البنيان الزراعي والصناعي، نقص رؤوس الأموال، انتشار البطالة بأشكالها المختلفة، ارتفاع نسبة الأمية، استمرارية أزمة المديونية الخارجية...الخ.

---

[1] سميرة عميش، دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي...، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2014/ 2015، ص26.

[2] هوشيام معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، 2005، طبعة1، ص11.

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم، أساس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2006، ص21.

وتعد التنمية الاقتصادية أداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي حيث مجرد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه، وهنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي يجب إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالا صحيحا[1].

كما أن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة الأفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد وتوفير فرص عمل لمن لا يعمل منهم وينعكس ذلك بلا شك على المستوى الصحي والتعليمي لهم، كما تعمل التنمية الاقتصادية على توفير السلع والخدمات الأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة وتعمل على تجسير الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعيا وسياسيا، أما على المستوى الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود[2].

الفرع الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية.

لا شك بأن مفهوما بحجم التنمية الاقتصادية لابد وأن يسعى إلى انجاز مجموعة من الأهداف يكون مجملها تحقيق التقدم والرفاهية للمجتمعات والوصول إلى مستوى متقدم من المعيشة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد هذه المجتمعات، ولا شك بأن تحقيق هذه الأهداف سيعمل على نقل البلدان النامية إلى مرحلة التقدم وصولا إلى كل ما تطمح إليه هذه البلدان من تطور وتغيير في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فيها.

ويمكن أن نحدد الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية الثالثة عام 2000م والذي تبنته الأمم المتحدة:

– توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة

التشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

– الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة

[1] بشار يزيد الوليد، "التخطيط والتطور الاقتصادي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص116.

[2] علي جدوع بخيتان، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان 2010، ص14.

كالركود الاقتصادي أو التضخم.

– تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول.

–التوسع في البرامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية.

– حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات، تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتضيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.

– السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

– السعي لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته يعتبر من أهم الأهداف للدول خاصة النامية التي تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في هذه الدول إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب شيئا فشيئا على جميع المشكلات، وأن زيادة الدخل القومي تحكمه بعض العوامل كمعدل زيادة السكان والإمكانيات المادية والتكنولوجية ولكنها مرتبطة أيضا بإمكانات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال وكفاءات بشرية كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي ولا ننسى بأن السكان أنفسهم مصدر كبير لزيادة الإنتاج إذا وظفوا بالشكل الصحيح.

– رفع مستوى المعيشة حيث يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة على الموارد المالية مما يدل أن الدخل غير موزع توزيعا فنات السكان، علما أن هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة السكان وبين الدخل فكلما زاد عدد السكان وكان عادلا بين أكبر من الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الدخل[1].

المبحث الثاني: العلاقة بين السياحة والتنمية الاقتصادية.

تعد السياحة من النشاطات الاقتصادية الرئيسية والتي تساهم بشكل كبير التنمية الاقتصادية للدول وتحسين مستوى الحياة للمجتمعات، ففي بعض البلدان تعتبر السياحة الصناعة الرئيسية والمصدر الأكبر للعملة الصعبة وتوفير العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة للمواطنين.

المطلب الأول: الأثار المباشرة لسياحة على التنمية الاقتصادية.

تؤثر السياحة بشكل كبير على التنمية الاقتصادية في عدت نقاط نذكر منها:

[1] وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار جليس الأمان، 2009، ص8–9.

الفرع الأول: أثر السياحة في تحقيق التوازن الاقتصادي في الدول السياحية.

المناطق التي تمتاز بجمال الطبيعة كانت منذ بدء ازدهارها صناعة السياحة ولا تزال أهم ما يجذب السائحين الأجانب. والمناطق ذات الأهمية السياحية توجد غالباً خارج المدن الكبرى المزدحمة بالسكان وبعيدة عن المراكز الاقتصادية والمالية وتجمعات السكان في الجبال أو على شواطئ البحار أو البحيرات أو على جوانب الأنهار في الريف، وقدوم السائحين إلى هذه المناطق البعيدة عن المراكز التجارية يبرز دور السياحة في الاندفاع خارج الدائرة المغلقة أو بتعبير آخر فإن المناطق السياحية –كقاعدة عامة –تتميز بتحررها من المشكلات الصناعية التي تعد من سمات المدن الكبرى والمناطق الصناعية. فهذه المناطق السياحية لبعدها عن الأسواق الرئيسية، يعيش أهلها في ظل نظام اقتصادي يقوم على قوة إنتاجية طفيفة – على الزراعة أو تربية الماشية أو الصيد أو بعض المهن اليدوية، ونظراً لهبوط المستوى الاقتصادي في هذه المناطق فإن السياحة بمقوماتها الخاصة وأثرها الاقتصادي الدافع –تصبح في اغلب الأحيان المورد الرئيسي لأهل هذه المناطق. كما قرر الأستاذ فري فوتيز (Fro Futz في بحثه في النظام الاقتصادي للمناطق السياحية)، أي أنه قال بأن السياحة تحقق توازناً بين مختلف أجزاء الدولة الواحدة وذلك بسحب القوة الشرائية من المناطق الآهلة بالسكان والمراكز الصناعية المختلفة اقتصادياً[1].

بمعنى آخر فإن خروج سكان المدن من المواطنين إلى الريف للسياحة الداخلية ستنقل المثال من المدن إلى الريف وهذه ظاهرة تسمى في الاقتصاد (إعادة توزيع الدخل القومي) وهي بالنتيجة مساهمة في التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد.

ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح في السياحة الداخلية حيث يحصل البلد على آثار اجتماعية هامة بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية والسياحية ومن أبرز تلك الآثار[2].

– التنمية في الريف وتطوير المناطق السياحية (أثر التطوير السياحي في الريف). يهدف التطوير السياحي في الريف إلى إسعاد الناس والمحافظة على الريف وتطويره اجتماعياً واقتصادياً، وجعل الوصول إليه ممكناً بدون صعوبة. ويفضل الكثيرون من الناس الذهاب إلى الريف بهدف الابتعاد عن ضوضاء المدينة وتلوثها والازدحام السكاني والقلق والإرهاق والضجيج... الخ. كذلك توفر زيارة الريف للإنسان مناظر طبيعية وهواء عليلا، والإحساس بالسعادة [3]... الخ، وهذا يدفع المواطن إلى الاستغناء عن التفكير بالسياحة

[1] كامل محمود، السياحة الحديثة علماً وتطبيقاً، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 77.

[2] خربوطلي صلاح الدين، الاقتصاد السياحي، دار حزام، دمشق، 2000، ص74.

[3] الريمادي حسين، مدخل إلى الصياحة والاستجمام والتنزه، دار النظام، عمان 1988، ص178.

الدولية والسفر خارج بلده وبالتالي يربح البلد المال الذي كان سينفقه في الخارج ... ويكون بذلك كأنه حصل على سائح دولي بل أكثر.

- التنمية في الريف تحد من الهجرة باتجاه المدينة وباتجاه البلدان الأخرى وهذا ما تعاني منه الدول النامية

- التنمية في الريف تساهم في توزيع الثروة الوطنية وهذا شكل من أشكال العدالة الاجتماعية.

- كما أن السياحة تؤدي إلى تشجيع مهن وخدمات وأعمال عديدة تبدو على هامش التنمية الاقتصادية[1].

ومن هنا يمكن أن تؤثر السياحة على التنمية الريفية باعتبارها مصدراً للدخل بالنسبة للسكان المحليين في المناطق السياحية، مما يقلل من فجوة الأجور بين الأقاليم المختلفة ويعمل على ارتباط السكان بأرضهم حيث يقلل نزوحهم إلى الناطق الحضارية.

فإذا انتهجت الدولة التخطيط الإقليمي السياحي فإنها يمكن أن تحقق مزايا كثيرة منها:

- تقريب المستويات الاقتصادية بين الأماكن المختلفة في الدولة.

- تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين في مختلف الأماكن.

- زيادة التجارب بين المواطنين في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- زيادة معدل التنمية في مجموعها. تقليل الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن للتمتع بالخدمات الحضرية[2].

الفرع الثاني: أثر السياحة على ميزان المدفوعات.

غالباً ما تقاس أهمية السياحة الاقتصادية بمدى تأثيرها على ميزان المدفوعات فالسياحة كم ذكر سابقا تمثل جزاء من المعاملات غير المنظورة، وتأخذ مكانها ضمن بقية الصادرات غير المنظورة مثل التأمين والمعاملات المصرفية والملاحية ... وغيرها.

وتظهر الصادرات والواردات السياحية في ميزان السياحي الذي قد يكون موجبا أو سالبا، ويعني السالب بان المصروفات والصادرات السياحية أكثر من الواردات، والعكس صحيح إذا كان موجبا، وكلتا الحالتين لهل تأثير في النهاية على الدخل الفردي، ولذلك تسعى الدول جاهدة لكي تجعل الميزان السياحي من أجل

[1] خربوطلي، صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] الروبي نبيل، نظرية السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1986، ص50.

الإسهام في جزء من ميزان الدفوعات[1]. وهنا تزداد أهمية الدخ السياحي في ميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية لعدة أسباب أهمها:

– تدعم السياحة ميزان المدفوعات لهذه الدول أكثر من أي قطاع آخر حيث أن القدرة عل المنافسة في مجال السياحة بالنسبة للدول النامية هو أكبر من القدرة على المنافسة في مجال الصادرات السلعية مع الدول المتقدمة.

– أن التسربات الحاصلة في العملة الصعبة نتيجة للاستثمار في السياحة أو نتيجة واردات هذا القطاع يمكن استرجاعها وبأكثر قيمة وفي وقت أقصر مقارنة مع معظم الصناعات الأخرى.

– إن معدل التغيير في الصناعات السياحية هو أُقل منه في الصناعات الأخرى، وهذا ما يلائم الدول النامية والتي لا تستطيع في أغلب الأحيان مواكبة التطورات الهائلة والسريعة في القطاعات الأخرى نتيجة التطور التكنولوجي في الدول المتقدمة.

– إن صناعة السياحة لا تتطلب معدلا كبيراً من النقد الأجنبي إلى إجمالي الاستثمارات لاستيراد السلع والتجهيزات الخاصة بالنشاط السياحي[2].

الفرع الثالث: أثر السياحة على العمالة.

يلعب قطاع الساحة دورا هاما في خلق فرص عمالة بطريقة مباشرة في قطاع الخدمات السياحية وبطريقة غير مباشرة في القطاعات الأخرى التي توفر السلع والخدمات لقطاع السياحة سواء في الصناعة أو النقل أو التشييد، فكل غرفة فندقية تساهم في توفير ما بين 1.7 إلى 2 فرصة عمل مباشرة بالإضافة إلى فرصة عمل أخرى غير مباشرة في القطاعات الأخرى، وهذا يعني أن النشاط السياحي يوفر ما بين 20.7 إلى 3 فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.

وتستوعب صناعة السياحة أعدادا كبيرا من العمالة لأم معظم خدماتها لا يمكن أن تؤدى إلى من خلال العنصر البشري وصناعة الفنادق لا يمكن تأديتها بواسطة الآلات، لذلك تعاني هذه الخدمات من نقص في العمالة الماهرة، وتختلف أثر السياحة على العمالة وفقا للأهمية النسبية المعطاة للسياحة من الدخل القومي، ومن الأهمية أن قطاع السياحة يساهم في تشغيل نسبة كبيرة من القوة العاملة، دون الحاجة إلى استثمارات

[1] اللجنة الشعبية للأعلام والثقافة، ليبيا الثورية في خمس وعشرون عاما التحولات الاقتصادية والاجتماعية، طرابلس 1994، ص360.

[2] جودي عبد القادر، أهمية التسويق في تنمية القطاع السياحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص52.

ضخمة بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، كم أن صناعة السياحة تقضي على مشكلة بطالة الشباب المتعلم لقدرتهم على استيعاب أعداد كبيرة منهم في العمل بقطاعات السياحة و خاصة في الفنادق والقرى السياحية.

المطلب الثاني: الأثار غير المباشرة للسياحة

من خلال التطرق للأهمية الاقتصادية نستنتج أن السياحة تعتبر كعامل للتوسع، لأنها تئدي إلى تطور النشاط الاقتصادي وخلق مناصب شغل جديدة في مناطق فقيرة ومعزولة وإنشاء مشاريع سياحية فيها، إضافة إلى تطور نشاطات أخرى بهذه المناطق والنهوض بها، وبالتالي تحقيق التوازن الجهوي ودعم الاقتصاد بشكل عام.

لهذا نجد للسياحة أهمية الجزائرية أهمية اقتصادية غير مباشرة من حيث.

1. تحقيق التكامل الاقتصادي:

إن تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية يعني التوسع في إنشاء المشاريع السياحية، والذي يرتبط به ظهور مشاريع أخرى جديدة، حيث تمارس نشاطات اقتصادية معينة يزداد عليها الطلب نتيجة نشاط الحركة السياحية وزيادة الطلب السياحي، كما يعمل تطور وتنشيط قطاع السياحة على إيجاد أنواع متعددة ومختلفة من العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى الكثيرة والمتنوعة، وينجم عن ممارسة مختلف الأنشطة السياحية تحقيق عدة منافع اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة مثل[1]:

أ. زيادة إيرادات الدولة وبالتالي القدرة على تمويل المشاريع التنموية.

ب. تشجيع رأس المال الوطني على الاستثمار في مشاريع جديدة.

ج. إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للدولة.

د. جذب الاستثمارات الأجنبية.

2. زيادة الرواج الاقتصادي:

إن المبالغ التي تدخل قطاع السياحة تدور في حركة الاقتصاد الوطني، فالاستثمار في القطاع السياحي سيؤدي في كل الحالات إلى زيادة العمالة التي بدورها تتحصل على رواتبها والتي تمثل قدرة شرائية جديدة.

ومن جهة أخرى فإن الأموال التي تدخل للدولة من السياحة تستخدم في غالب الأحيان لتنمية هذا القطاع، وبالتالي تدخل ضمن الدورة الاقتصادية للدولة، إضافة إلى أن الضرائب والرسوم المفروضة على هذه البضائع والخدمات المستوردة وكذا المدخول من أعادة بيع المنتوج السياحي إلى المستهلكين وأصحاب

[1] وزارة السياحة والصناعات التقليدية، مخطط عمل السياحة المستدامة، 2010، ص10.

الأعمال، تؤدي إلى دورات إلى دورات جديدة من الشراء والأنفاق دخول، وبالتالي تؤدي إلى مضاعفة الدخول السياحي[1].

3. تسويق بعض السلع الأخرى:

غالبا ما يقدم السياح عند زيارة بلد ما على شراء سلع تذكارية أو سلع تشتهر بها تلك الدول المستقبلة، وطبيعة هذا الإنفاق على هذه السلع يعد بمثابة تصدير لمنتوجات وطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي، فكلما زاد عدد السياح القادمين من الخارج كلما زادت الصادرات لمثل هذه السلع[2].

4. تطوير البنى التحتية:

يحتاج القطاع السياحي الجزائري، إلى بنى تحتية متنوعة كالطرق ومشروعات الصرف الصحي، ومياه الشرب، وسائل النقل المختلفة بالإضافة إلى مطارات وموانئ مناسبة، وأنظمة التخلص من النفايات والإتصالات، إضافة إلى التطور العمراني للمناطق الرئيسية من أجل الجذب السياحي، وبالتالي فإن زيادة الحركة السياحية تتطلب تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى خصوصا مصادر المياه وشبكة الصرف الصحي من أجل تلبية حاجات قطاع السياحة.

5. زيادة الإستثمارات الوطنية والأجنبية.

تتضمن السياحة مجالات مختلفة للإستثمارات مثل بناء الفنادق، مراكز الرياضة، القرى السياحية، شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل، وبالتالي ترتفع الإستثمارات في هذا المجال.

كم تؤدي السياحة إلى دعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وذلك من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية والإستثمارات فيها[3].

---

[1] خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، تحت إشراف بلالطة مبارك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004/2003، ص87.

[2] المرجع نفسه ص 87.

[3] وزارة السياحة والصناعات التقليدية، مخطط عمل السياحة المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص9.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

إن موضوع السياحة هو مادة علمية استهوت العديد من الباحثين، نذكر من بين دراساتهم الرسائل التالية.

المطلب الأول: أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، من تقديم الباحث كواش خالد، من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر خلال السنة الجامعية 2004/2003، تحت إشراف الدكتور: بلالطة مبارك:

حيث تمحورت مشكلة هذا البحث في سؤال جوهري، ففي ظل التحولات الاقتصادية الي يشهدها العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ما موقع وأهمية وآفاق التنمية السياحية في الجزائر؟ لذلك قسم الباحث بحثه إلى أربع فصول، تناول في الفصل الأول تاريخ ومفهوم السياحة والسائح، وتخصص الفصل الثاني في السياحة كنشاط اقتصادي أهميتها ومؤشراتها، وتطرق الفصل الثالث إلى مقومات تنظيم وأداء السياحة في الجزائر، وتضمن الفصل الرابع آفاق ومستقبل السياحة في الجزائر.

وتوصل الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها أن النتائج المحققة في الجزائر لا تعكس حجم الموارد والمغريات السياحية تتوفر عليها، فلم يحظى القطاع السياحي في الجزائر بالأهمية التي تجعل منه قطاع يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من المميزات الطبيعية والجغرافية والثقافية والتاريخية للجزائر التي بوسعها تلبية متطلبات السياحة، وذلك من خلال ضعف طاقت الإواء السياحي، استغلال الجزائر لجزء فقط من مواردها السياحية، تمركز طاقات الإواء السياحي في المدن الكبرى مما يعرقل الدور الحقيقي للسياحة في إزالة الفوارق بين المناطق وتنميتها.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحية المستدامة: أطروحة دكتوره في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات من إعداد الباحث عامر عيساني من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخصر باتنة سنة 2010/2009، تحت إشراف د. علي رحال.

تمحورت الدراسة حول التنمية السياحية المستدامة وأهميتها الاقتصادية في الجزائر لذلك قسم الباحث بحثه إلى خمس فصول ففي الفصل الأول أعطى الباحث الجوانب النظرية للسياحة وآثارها المختلفة، وفي الفصل الثاني تناول مفاهيم السياحة المستدامة وتطور حركة السياحة الدولية، وتطرق في الفصل الثالث لواقع استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر، وفي الفصل الرابع تحدث عن التنمية السياحية المستدامة في تونس ومصر، أما في الفصل الخامس تناول دراسة تقييمية للتجارب السياحية في الجزائر ومصر وتونس.

المطلب الثالث: دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل الماجستير في إدارة الأعمال من تقديم الباحثة: سماعيني نسيبة تحت إشراف الدكتور كريالي بغداد سنة 2014/2013 جامعة وهران 2

حاول الباحث في هده الدراسة إبراز الدور الدي يمكن أن تلعبه السياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وخلصت الدراسة إلى أن ضعف القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني يعود أساسا إلى إهماله في مختلف برامج التنمية الاقتصادية واعتباره ذو أهمية منخفضة مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد، كما أن عدم الاستقرار السياسي والأمني الدي عاشته الجزائر منذ أوائل العقد الأخير من القرن الماضي قد ساهم في تعميق أزمة القطاع السياحي وغياب سياسة تسويقية للمنتوج السياحي في الجزائر حيث لا يحظى هذا الأخير بأي اهتمام في وسائل الإعلام والاتصال مما جعله غير قادر على منافسة في سوق السياحة الدولية، وأيضا أداء قطاع السياحة في الجزائر ضعيف ولا يؤثر على التنمية الاقتصادية للبلاد من واقع إيرادات هذا القطاع ومدى مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتسجيل ميزان السياحة والسفر لعجز دائم خلال الفترة محل الدراسة بسبب كون إرادات القطاع السياحي اقل من دفوعاتها.

وجاءت هذه الدراسة تأكد أهمية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، مع الإشارة إلى تجارب بعض البلدان التي تمثل وجهات منافسة بحكم موقعها الجغرافي قدراتها السياحية مع الجزائر، لذا من الضروري معرفة وإدراك التجارب التي اختارتها تلك البلدان وإمكانية الاستفادة منها.

خلاصة الفصل

مما ذكر يمكن أن نستخلص أن القطاع السياحي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في العديد من البلدان، حيث يساهم بشكل كبير في توفير مناصب العمل وزيادة النمو الاقتصادي.

كما تعد السياحة مصدراً للتعريف والتفاهم بين الثقافات والشعوب المختلفة حول العالم، ومن المهم أن نهتم بتطوير صناعة السياحة لتلبية احتياجات الزوار، وفي نفس الوقت المحافظة على الموروثات الثقافية والطبيعية للمناطق السياحية.

وبهذا يمكن لصناعة السياحة ان تلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية وبذلك يتعين علينا العمل بجهد لتوفير البيئة الملائمة لجدب السياح وتحقيق التنمية المستدامة لهذه الصناعة المهمة.

تناول هذا الفصل مفاهيم السياحة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية أما الفصل الثاني سيتناول دور القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصادية الجزائري.

تمهيد

تعتبر السياحة أحد القطاعات الهامة والأساسية في الاقتصاد حيث تمثل أحد مقوماته ومحركاته ومصدر للتنمية الاقتصادية في كثير من البلدان، فهي تساهم في خلق فرص العمل، جلب الإرادات المالية، تحسين ميزان المدفوعات، وكذا تحقيق النمو والتنويع الاقتصاد.

كما ترتبط بالعديد من القطاعات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن هنا تكمن الأهمية والأثار المختلفة والمتعددة للسياحة، غير أن هده الأثار المختلفة تتوقف على حسب المقومات والإمكانيات السياحية التي يملكها البلد ودرجة الاهتمام بهذا القطاع وتطوره في اقتصاد البلد ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق في إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المقومات الطبيعية والمؤشرات السياحية للجزائر.

المبحث الثاني: الأثار الاقتصادية للسياحة في الجزائر.

المبحث الثالث: معوقات واستراتيجيات النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر.

المبحث الأول: مقومات والمؤشرات السياحية للجزائر.

لكل بلد مقومات ومميزات، سواء تعلق الأمر بما هو طبيعي من خلق الله عز وجل، كالمواقع الجغرافية والتضاريس أو ما هو متعلق بالإنسان من تاريخ وأثار وحضارات التي تزيد جمال البلد، والجزائر بفضل موقعها المميز ومساحاتها الشاسعة، تنفرد بمقومات طبيعية، وحضارة جد مميزة، إذ سعت السلطات منذ الاستقلال لاستغلال هذه الإمكانيات وتطورها.

المطلب الأول: المقومات السياحية للجزائر.

الجزائر هي إحدى الدول التي تتوفر على إمكانيات سياحية متنوعة لها مكانتها في السياحة الإقليمية والدولية، خاصة لدى الهيئات المتخصصة مثل اليونسكو، مما يؤهلها للنهوض بهذا القطاع إذا ما توافرت الجدية الكافية لتطوير الأنماط السياحية التي تنتلك مقوماتها كالسياحة الصحراوية والجبلية وسياحة الشواطئ وتتمثل هذه المقومات في:

الفرع الأول: المقومات الطبيعية

تمتلك الجزائر مساحة شاسعة في القارة الأفريقية، وتتوفر على مقومات متنوعة تتمثل في:

1-1الشريط الساحلي: يمتد الشريط الساحلي الجزائري من "واد سواني السبع" بلدية الصوارخ "ولاية الطارف" في الحدود الجزائرية التونسية شرقاً إلى "واد كيس" ببلدية "مرسى بن مهيدي" ولاية "تلمسان" في الحدود الجزائرية المغربية غرباً، مارا على 420 بلدية ساحلية، وهوا مكون من حزام أرصي عرضه الأدنى 800 متر، ومن مجموعة من الجزر، والجزر الصغيرة، والأجراف القارية. وقد أكتشف بأن طول الساحل ليس ب 1200 كلم، وهو الرقم الموروث عن الاستعمار بل تجاوزه ب 1622 كلم ليصبح[1]:

طول الشريط الساحلي: 1622.48 كلم.

- على امتداد خطي يقارب 2198.44 كلم.

- مساحة الأرضية 3929.41 كلم^2.

[1] الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية www.mate.gove.dz .

1-2المحميات الوطني والمساحات الخضراء:

صنفت هذه المحميات وتحمى بقرارات سامية، لمحكية العينات الممثلة لتنوع المناظر الطبيعية، والغابات، والنباتات، والحيوانات التي تنفرد بها الجزائر، حيث تتواجد 10 محميات وطنية تحت وصاية وزارة الفلاحة (عن طريق المديرية العامة للغابات)، ووزارة القافة، الهدف منها[1]:

- الحفاظ على الحيوانات، والنباتات، والتربة، وما في باطن الأرض، والغلاف الجوي، والمياه، ورواسب المعادن والحفريات.
- الحفاظ على أي تنوع نادر خارج عن المألوف يثير الانتباه، كالمواقع التاريخية، والتشكيلات الصخرية الاستثنائية، وأنقاض وبقايا النقوش على الصخور.
- الحفاظ على هذه المناطق من أي تدخلات صناعية، وأثار التدمير والتدهور الطبيعي، التي من شأنها أن تؤثر على مظهرها وتكوينها وتطورها.
- تنمية البنية التحتية السياحية، واستحداث أخرى جديدة بالمناطق المجاورة للحظائر بالتعاون مع الحكومة والمنظمات المعنية.

وقد قامت الجزائر ابتداء من سنة 1983م بتصنيف 10محميات، وطنية، مساحتها الكلية 56565361 هكتار، أي ما يعادل 23.8% من المساحة الإجمالية للتراب الوطني، لكل منها طابعه ومي ازته الخاصة، هي[2]:

- المحمية الوطنية للقالة (الطارف): 76438هكتار.
- المحمية الوطنية بجرجرة (تيزي وزو-البويرة) 18550هكتار.
- المحمية الوطنية لثنية الحد (تسمسيلت): 3424 هكتار.
- المحمية الوطنية الشريعة (البليدة – المدية): 26587 هكتار.
- المحمية الوطنية بلزمة (باتنة): 26587 هكتار.
- المحمية الوطنية تازا (جيجل): 300 هكتار.
- المحمية الوطنية غوراية (بجاية): 2080 هكتار.

[1] قرار رقم 458/83، الصادر بتاريخ 1983/07/23، المتعلق بالقانون الأساسي للحضائر الوطنية في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 31، ص1982، 1983

[2] بوفاس شريف وبن خديجة منصف، ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر-الواقع والتحديات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المقاولتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة 05 ماي 1945، قالمة 2014/2013.

- المحمية الوطنية تلمسان (تلمسان): 8225.04 هكتار.
- المحمية الوطنية الهقار (تمنارست): 1140000هكتار.
- المحمية الوطنية الطاسيلي إليزي: 45000000هكتار.

تشرف وازرة الفلاحة عن طريق المديرية العامة للغابات على(08) محميات الأولى، التي تغطي مساحة إجمالية قدرها 1665361هكتار، أي ما يعادل 0.07% من المساحة الإجمالية للتراب الوطني، أما محميتي الطاسيلي والهقار، فتشرف عليهما وازرة الثقافة، ويتربعان على مساحة قدرها 56400000 هكتار، أي ما يعادل 23.7% من المساحة الإجمالية للجزائر.

1-3 الصحراء: عبارة عن هضبة شبه مستوية تتربع على ما يفوق 2 مليون كلم²، أي ما يعادل أربع أخماس المساحة الكلية للبلاد، تتميز برمالها المتناهية وجبالها الغرانيتية والبركانية، وواحاتها الخلابة المتناثرة عبر مناطقها، وبغابات النخيل وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية ممتدة في ولايات الجنوب على غرار بسكرة، غرداية، ورقلة، تمن ارست، أدرار .... وغيرها[1].

تعتبر الصحراء الجزائرية من أكبر الصحاري في العالم، وهي غنية جدا بالمقومات الطبيعية والتاريخية التي تمثل الذاكرة المحفوظة للمنطقة، فمناطق الجنوب الجزائري تمتلك إمكانيات سياحية هائلة من خلال شاسعة تاربها، مما جعل منها مقصدا سياحيا لكافة المجتمعات خاصة المجتمع الأوربي وتعتبر المنطقة ذات جاذبية في الأسواق الساحلية الدولية.

1-4 الحمامات المعدنية: تعتبر الجزائر من البلدان التي تحتوي على عدد كبير من المنابع الحرارية على المستوى العالمي، فهي تزخر بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، يمكن الاعتماد عليها في بناء قاعدة متينة لسياحة حمامات معدنية، ويعد استعمال مياه هذه المنابع في الجزائر تقليدا يضرب بجذوره إلى عهد الرومان الذين اهتموا بالمصادر الحرارية والمعدنية فيها منذ آلاف السنين[2]. حيث تتوفر على ما يفوق الـ 200 منبع للمياه الحموية الجوفية، وما يفوق 60% من المنابع المحصاة يشكل مخزونا وافرا يسمح بإقامة ما يسميه أهل الاختصاص عرضا سياحيا حمويا تنافسيا. فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر[3].

[1] بوفاس شريف وبن خديجة منصف، مرجع سبق ذكره.

[2] موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق دكره.

[3] يومية الشرق الأوسط، "الحمامات المعدنية بالجزائر... مقصد للسياح من كل مكان"، العدد 10261 السعودية، 31 جانفي 2007.

تملك الجزائر 08 محطات معدنية ذات طابع وطني، مسيرة من قبل الشركة الجزائرية للحمامات المعدنية (la Société Algérienne de Thermalisme)، وهي متعاقدة مع مختلف صناديق الضمان الاجتماعي المحلية8، ذات مرافق استقبال، ومعدات كافية، وإشراف طبي على يد أطباء مؤهلين وفق الأساليب العلمية لتقديم الرعاية الطبية للأفراد الذين يقصدونها، هي: حمام بوغرارة بولاية (تلمسان)، حمام بوحجر بولاية (عين تموشنت)، حمام بوحنيفية (معسكر)، حمام ريغة (عين الدفلى)، حمام قرقور (سطيف)، حمام الصالحين (بسكرة)، حمام ربي (سعيدة)، حمام المسخوطين (قالمة).

هناك ما يقارب الـ 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية. بالإضافة إلى مركز للعلاج بمياه البحر، وهو عبارة عن منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج (30 كلم غرب العاصمة)، يتردد عليها الآلاف من الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة[1].

1-5 المناطق الجبلية

أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي الل تان تعطيان فرص للاكتشاف والصيد، ومن أهم المرتفعات السياحية نجد محطة الشريعة ولاية البليدة والتي تمارس فيها رياضة التزلج على الثلج، بالإضافة إلى محطة تكجدة بولاية البويرة[2]، فهاتين السلسلتين ثريتان بالمناظر الطبيعية والحيوانات البرية، فكل هذا الثراء النادر يرشح الجزائر بسهولة لتكون من أولى وجهات السياحة الجبلية والقروية عموما بامتياز، وأهم ما يميز هاتين السلسلتين هو:

1/الاطلس التلي: يمتد على شكل سلاسل جبلية باتجاه جنوب شرق وشمال شرق، تحضر بينهما جيوبا سهلية ساحلية ضيقة كوهران ومتيجة وعنابة، وسهول داخلية مرتفعة واسعة نسبيا في أحواض الأنهار والأودية وسفوح الجبال كتلمسان وسيدي بلعباس وقسنطينة، تمتد جبال هذا الإقليم من مرتفعات تلمسان إلى حدود المغرب وحتى جبال سوق أهراس عند حدود تونس شرقا وتصل أعلى قمة فيها إلى 2308م في جبال جرجرة بالتحديد جبل لالة خديجة.

2/الأطلس الصحراوي: عبارة عن سلسلة جبلية طولها 705 كلم من فجيج غربا إلى إقليم الزاب شرقا، ويمثل حدا طبيعيا بين الشمال والجنوب وحاجز في وجه رمال الصحراء، وتضم هذه السلسلة مرتفعات عديدة كجبال القصور وجبال العمور وجبال أولاد نايل وجبال الاوراس التي بها جبل شيليا 2328م.

1-6 الينابيع الحموية: تتوفر الجزائر على قاعدة لما يسمى سياحة حمامات معدنية فهي تزخر بعدة منابع حموية تساهم في العلاج الطبيعي وهي تجذب السياح المحليين والأجانب على حد السواء للعلاج

[1] يومية الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره.

[2] صالح فلاحي، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة البليدة، 21،22 ماي 2002، ص05.

من عدة أمراض جلدية وباطنية كالروماتيزم، ويتوفر بالجزائر ما يفوق 202 منبع للمياه الحموية الجوفية موزعة على 39 ولاية، حيث تأخذ الولايات الداخلية حصة الأسد من حيث عدد المنابع الحموية، حيث يمكن لهذا القدر من المنابع الحموية أن يستغل كمحطات حموية عصرية فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة فيها ليمكن استغلالها على أكمل وجه، فالحمامات المستغلة في الواقع لا تتجاوز 10 حمامات وأهمها حمام ربي بسعيدة، قرقور سطيف، بوحجر عين تموشنت، دباغ قالمة، الصالحين بسكرة، بوحنيفية معسكر، ريغة عين الدفلى، بوغرارة تلمسان.

الفرع الثاني: المقومات التاريخية والثقافية.

أولاً / المعالم المصنفة عالميا[1]:

تم تحديد سبعة مواقع سياحية بالجزائر ضمن التراث العالمي من طرف منظمة اليونسكو، لما لهذه المعالم من قيمة استثنائية من حيث التاريخ والفن والعلم، ومن المعالم الطبيعية والتشكيلات الجيولوجية والمناظر الطبيعية ذات القيمة الاستثنائية من الجانب الجمالي أو العلمي وهذه المعالم تتمثل فيما يلي:

1-قلعة بني حماد: تقع ببلدية المعاضيد ولاية المسيلة وهي من المدن الاسلامية القديمة حيث بقيت أثارها المتمثلة في بقايا الاسوار والقصور والمساجد والأبراج.

أدرجت اليونسكو قلعة بني حماد سنة 1980 في لائحة المواقع الأيكولوجية المهمة، أسفر بحث معمق للموقع على أن المدينة بنيت في 1007 م وهدمت بعد 145 سنة في 1152م.

2-تيبازة: تضم المدينة عددا من المعالم الدينية، والسياحية، والتاريخية، والأثرية مثل الضريح الملكي الموريتاني (قبر الرومية)، ويحتوي على نقوش تمثل صورة أسد ولبؤة، وأروقة، ومبنى، ويتميز بأنه محاط بالأشجار الكثيفة، كما نجد بها الحديقة الأثرية التي تقع على مشارف الجهة الغربية من مدينة تيبازة، وتضم متحفا، وميناء، ومعالم أثرية مثل الأقواس التي تدعم المدرجات، والأسوار العالية، كما تضم مقبرة الحالفهي وهي عبارة عن مقبرة تابعة إلى بازيليك القديس، كنيسة بازيليكا إسكندر وغيرها من المعالم الأثرية الرومانية الأخرى.

3-جميلة: تقع مدينة جميلة في ولاية سطيف، وهي مدينة أثرية أسست تقريبا ما بين 10 و17 ميلادي من قبل الإمبراطور نارفا، وتربع جميلة على مساحة 42 هكتار تقريبا وهي مدينة بنيت على منحدر جبلي، تحتوي المدينة على فسيفساء تاريخية حسنة التنسيق والزخرفة تصور الآثار للمدينة وأحياؤها

[1] ايلاف كامل الشيرازي، المنابع الحموية في الجزائر ثراء ايكولوجي وسياحة علاجية 2009، موقع www.djazairess.com تاريخ الاطلاع 2023/06/03.

وشوارعها محفوفة بالأروقة، توجد بها ساحتان عموميتان أولهما كانت تعتبر مركز الحياة السياسية للمدينة، بها قاعة اجتماع مجلس الشيوخ، والمحكمة ومعبد فينوس.

4-**الطاسيليى:** يقع بولاية اليزي وهي حظيرة كبيرة تشمل مجموعة كبيرة من المنقوشات والذي يعود تاريخها إلى ألاف السنين إذ تحتوي على مجموعة كبيرة من الرسوم والنقوش الصخرية والتي يبلغ عددها 15000 نقش ورسم، عكس التطورات التي مر بها تاريخ هذه المنطقة من تطورات بشرية وحيوانية وتاريخية وجيولوجية، إذ مكنت الباحثين من تتبع تطور إنسان المنطقة إلى 6000 سنة قبل الميلاد، مما أصبحت قبلة للكثير من السياح المحليين والأجانب.

5-**تيمقاد:** تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجمان عام 100م، تتواجد شرق ولاية باتنة، يقام بها كل سنة مهرجان دولي للموسيقى والتراث لمدة 15 يوم، مما يخلق فرصا لزيارة المرافق وتحصيل مداخيل وتنشيط الصناعة التقليدية.

6-**واد ميزاب:** يضم وادي ميزاب خمسة قصور تاريخية تنبض بالحياة ترجع إلى حقب مختلفة من التاريخ وتمثل مختلف الوظائف التراثية، الدينية، الاقتصادية، يتكون كل قصر من مجموعة بنايات متلاصقة تكون نسيجا عمرانيا متناسقا متأقلم مع المناخ الصحراوي الحار والجاف صيفا والبارد شتاء، بفضل الاستغلال الأمثل لمواد البناء المحلية، حيث يحتل المسجد أعلى قمة للقصر معلنا عن قدسيته ودوره القيادي في المجتمع.

7-**القصبة:** تقع في العاصمة وهي مبنية على طراز تركي عثماني تحوي عدة أزقة أهمها "زنيقة العرايس" و"زنيقة مراد نزيم بك " وفيها عدة عيون مشهورة كالعين المالحة في باب جديد وبئر جباح في قلب القصبة وعيون في أسفلها، وقد تم هدم جزء منها بعد الاحتلال الفرنسي عام1830[1].

ثانياً / الصناعات التقليدية:

إن ارتباط نشاط الصناعة التقليدية والمهن اليدوية والمنتجات المحلية بنشاط السياحة هو ارتباط عضوي إذ لا وجود لنشاط سياحي دون وجود نشاط مزدهر للصناعة التقليدية يجعلها تفتخر بمنتجاتها التقليدية، ولكي تُكْمل دائرة النشاط السياحي دورانها لا بد أن تترافق مع ما يوفره نشاط الصناعة الحرفية من منتوجات محلية مختلفة تلخص الارث الحضاري والثقافي للجزائر، ومن أهم ما تزخر به الجزائر من صناعات تقليدية هي صناعة الزرابي والنسيج، القشبية، صناعة الاواني الفخارية والسلال، صناعة النحاس والجلد، صناعة الآلات الموسيقية، صناعة الحلي والطرز، حيث جعلت الجزائر عدة أعياد محلية تجد فيه عيد التمور عيد الزيتون عيد الكسكسي عيد المهري عيد الحلفة وهذه الأعياد موزعة على مدار

[1] مركز التراث العالمي ليونيسكو، قائمة التراث العامي، موقع .whc.unesco.org/Ar/liste تاريخ الاطلاع 2023/06/03.

السنة أغلبها حسب موسم جني المحصول، كما نجد تظاهرات وطنية مثل الصالون الوطني للزربية بغرداية، الصالون الوطني للصناعة التقليدية بالشلف.

ثالثاً / المعالم الدينية[1]:

والتي تستهوي مجموعة من السياح الذين يبحثون في التاريخ الديني وإشباع رغباتهم الدينية، كزيارة الزوايا والتي ويبلغ مجموعها نحو 1600 زاوية، حسب وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر، بالإضافة إلى المعالم الدينية كمسجد الأمير عبد القادر، والذي يتميز بزخارفه الجميلة وهندسته المعمارية الرائعة، والتي تجذب العديد من السياح لزيارته من شتى أنحاء العالم، كما لا ننسى مسجد الجزائر الأعظم الذي يتم تشييده ويعد أكبر مسجد في الجزائر العاصمة وأفريقيا وثالث أكبر مسجد في العالم بعد المسجد الحرام والمسجد النبوي.

المطلب الثاني: مؤشرات السياحة في الجزائر.

إن الإيواء السياحي والتدفقات السياحية يعتبران من أهم المؤشرات السياحية، إذ أن توفر عنصر الإيواء السياحي بالعدد والشكل الكافي يسمح إلى حد كبير بتحقيق جذب سياحي، سواء بالنسبة للسياح الوطنيين أو السياح الأجانب وبالنسبة للجزائر يبقى الإيواء الفندقي أحد نقاط الضعف الرئيسية للقطاع السياحي، فعدد الفنادق بالجزائر تتميز بمحدودية طاقتها الإيوائية، وهذا ما يفسر تدني التدفقات السياحية والتي تعبر على مدى رغبة ورضا الأجانب عن الخدمات السياحية، حتى أثرت على الجزائريين في حد ذاتها ولجوء الكثير منهم إلى قضاء عطلهم بالإيواء خارج الفنادق، وميل شريحة واسعة منهم إلى السفر خارج البلد.

أ/ تطور طاقات الإيواء

يمكن اعتبار طاقات الإيواء أحد أهم المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم وارتقاء القطاع السياحي، وبالنسبة للجزائر فقد عرف القطاع الفندقي تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بعد انتهاجها لاستراتيجية وطنية لتنمية القطاع السياحي، وفيما يلي نستعرض تطور طاقات الإيواء في الجزائر من 2008 إلى 2014، حسب الجدول التالي:

[1] المواقع الأثرية والمعالم التاريخية، المصنفة حسب وزارة الثقافة الجزائرية 2017/02/03.

جدول رقم 01: تطور طاقات الإيواء في الجزائر للفترة 2008-2014.

السنة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
2008	1105	**86642**
2009	1110	**88694**
2010	1122	**92377**
2011	1125	**94021**
2012	1136	**96497**
2013	1176	**98804**
2014	1185	**99605**

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2015.

من الجدول السابق نلاحظ بأن هناك تطور ملحوظ في طاقات الايواء حيث ارتفعت ما بين سنة 2008 وسنة 2014 إلى1185 أي بزيادة 80 مؤسسة فندقية بعدد أسرة قدرها 12963 سرير، ورثت الجزائر بعد الاستقلال قدرات فندقية تقدر ب 5922 سريرا وفي عام 1985 بلغ اجمالي السعة الفندقية 39213 سري ار ليصبح عددها سنة 2023، 132266 سرير اما فيما يخص الوكالات السياحية فبلغ عددها 3546 وكالة سياحية ناشطة مقارنة بسنة 2015 حيث بلغ عددها 1643.

وقد تم تنويع هذه الطاقات حسب الطابع وحسب التصنيف كما هو موضح فيما يلي.

ب/ توزيع طاقات الايواء حسب نوع المنتج:

تتوزع طاقات الإيواء هذا حسب التصنيف على خمسة أشكال والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: توزيع طاقات الإيواء حسب الطابع سنة 2020/2015.

التصنيف	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حضري	47962	15566	86169	71274	80470	**86381**
ساحلي	38030	50030	32631	58132	32926	**97132**
صحراوي	6363	4780	9284	4775	5895	**2996**
حموي	8663	1024	2664	5024	4502	**5984**
مناخي	8831	8831	8831	8831	8831	**8831**
المجموع	**244102**	**264112**	**264112**	**155119**	**676125**	**614127**

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية **www.mta.gov.dz**.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا بأن طاقات الايواء السياحي حسب نوع المنتج قد ارتفعت إلا أن هذه المؤسسات الفندقية قد تركزت في صنفين رئيسين من المنتجات السياحية وهما الحضري والساحلي (شاطئي) بأعداد كبيرة، نتيجة تمركز أغلب المؤسسات الفندقية في الشمال، وبالرغم من أن السياحة الصحراوية تراهن عليها الجزائر إلا أن طاقة المنتج الفندقي الصحراوي ضئيلة جدا رغم احتلالها المرتبة الثالثة.

د/ التدفقات السياحية (عدد السياح): عرفت التدفقات السياحية إلى الجزائر ركود كبير في فترة التسعينات بسبب الأوضاع الأمنية حيث قدر عدد السياح سنة 1990 ب 1136918 سائح وانخفضت إلى 519556 سائح سنة 1995 ومع دخول الألفية الجديدة وما تبعها من تحسن أمني في البلاد شهد عدد السياح ارتفاعا ملحوظا كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 03: عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

السنة	عدد السياح	السنة	عدد السياح
2000	865994	2011	**2394887**
2001	901416	2012	**2634056**
2002	988060	2013	**2732731**
2003	1166287	2014	**2301373**

2004	1233719	2015	**1709994**
2005	1443090	2016	**2039444**
2006	1637582	2017	**2450785**
2007	1741000	2018	**2657113**
2008	1771749	2019	**2371056**
2009	1911568	2020	**591031**
2010	2071403		

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية https://www.mta.gov.dz.

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب التدفقات السياحية الوافدة إلى الجزائر حيث ارتفع عدد السياح من

865994 سائح سنة 2000 ليصل إلى2732731 سائح سنة2013 وهذا ارجع إلى عودة الأمن والاستقرار للبلاد من جهة وجهود الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي من جهة أخرى ،إلا أن هذا الارتفاع يبقى ضعيف إذ أن 70% من السياح هم جزائريون مقيمون بالخارج .ليت ارجع بعدها التدفق سنتي 2014 و2015 حيث انخفض عدد السياح إلى 1709994 سائح سنة 2015 وهذا بسبب تردي الأوضاع الأمنية في دول الجوار، ثم ارتفع عدد السياح من جديد ليصل إلى 2657000 سائح سنة 2018 إلا أنه انخفض بشدة سنة 2020 نتيجة لتداعيات فيروس كورونا.

و/ تطور الليالي السياحية:

ترتبط الليالي السياحية بمدة إقامة السائح، والجدول الموالي يوضح تطور عدد الليالي السياحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017.

الجدول رقم 04: تطور عدد الليالي السياحة في الفنادق الجزائرية خلال الفترة 2000-2017.

السنة	عدد الليالي السياحية	السنة	عدد الليالي السياحية
2000	3748135	2009	**5645828**
2001	4028286	2010	**5939334**

2002	4128567	2011	**6329472**
2003	4324238	2012	**6640181**
2004	4543057	2013	**7053744**
2005	4705637	2014	**7146572**
2006	4905216	2015	**7276521**
2007	5119940	2016	**7406181**
2008	5346543	2017	**7565733**

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية https://www.mta.gov.dz.

من خلال الجدول نلاحظ أن الليالي السياحية في ارتفاع متواصل خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017حيث كانت 3748135 ليلة سياحية سنة 2000 لتصل سنة 2017 إلى 7565733 ليلة سياحية وهي قيم مرتفعة جدا مقارنة بعدد الليالي السياحية في سنوات التسعينات حيث بلغ عددها 370113 ليلة سياحية سنة 1990 إلا أن حوالي 90% من الليالي السياحية هي للجزائريين المقيمين وهو ما يدل على صدارة السياحة الداخلية.

المبحث الثاني: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري.

تعد السياحة عنصرا مؤثر في تنشيط الإستثمار المحلي والأجنبي وخلق فرص عمل جديدة كما تساهم في الناتج المحلي وفي تحسين ميزان المدفوعات وتحسين المستوى المعيشي وهدفا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فللسياحة اثار إيجابية تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: واقع القطاع السياحي الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه.

1/ وضعية السياحة بعد الاستقلال:

عرفت هذه الفترة برنامج عمل من خلال ميثاق 1966، وثلاثة مخططات للتنمية السياحية[1].

- ميثاق السياحة 1966.

- المخطط الثلاثي الأول 1967-1969.

[1] نسيبة سماعيني، مرجع سبق ذكره، ص66.

- المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.

أولا: ميثاق السياحة 1966.

شرع ميثاق 1966 في إنشاء الظروف الموضوعية في التنمية السياحية بطرق ووسائل تكون قاعدة للتنمية السياحية الساحلية، كم يعتبر أول إهتمام حقيقي بالقطاع السياحي الساحلي من خلال أول عمل حكومي على المستوى الوطني، فبعد تقييم شمال قدمته وزارة السياحة حول مجمل الثروات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر وبعد تحديد أهمية وبعد تحديد أهمية وفوائد السياحة وتوسيع المنشآت السياحية الواجب إحداثها تم تحديد وإصدار بعض التشريعات الخاصة تتمثل في[1]:

1/ المصادقة على الميثاق سنة 1966: الذي يتضمن آفاق تنمية السياحة الساحلية في الجزائر المستقلة.

2/ إصدار المرسوم رقم 66-75 في أفريل 1966، المتضمن مناطق التوسيع السياحي الساحلي.

3/ إدماج السياحة الساحلية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية وقد احتوى ميثاق 1966 على التوجهات الأساسية للقطاع السياحي الساحلي.

ثانيا: المخطط الثلاثي 1967-1969.

بعد ما رسمت الجزائر سياستها السياحية لما بعد 1966، من خلال ميثاق السياحة، بقي عليها تجسيد هذه السياسة على أرض الواقع فكانت البداية بالمخطط الثلاثي (1967-1969) الذي كان مدمجا ضمن المخطط الوطني للتنمية والذي رعت فيه الدولة في بداية عام 1967.

وخصص هذا المخطط إنشا 13081 سرير.

جدول رقم 05: توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الثلاثي 67-69.

القطاعات	المبلغ لكل قطاع "مليون دج"	النسبة المئوية.
الصناعة	5400	48.74
الزراعة	1869	16.87
الهياكل الأساسية	1124	10.14
التربية	912	8.23

[1] قنصاب عثمان، التنمية السياحية المستدامة، مذكرة ماجستير، قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة وهران 2014/2013، ص19.

السكن	413	3.72
السياحة	282	2.54
التكوين	127	1.14
الضمان الاجتماعي	295	2.66
الإدارة	441	3.98
متفرقات	215	1.94
المجموع	11078	100

المصدر: بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص99.

من الجدول يتبين أن حصة القطاع السياحي لم تتجاوز 2.54% من مجموع الاستثمارات والمقدرة ب11078 مليون دج، وعليه فقد احتل المرتبة ما قبل الاخيرة مما يجسد فكرة أن السياحة لم تحظ بالأولوية في التنمية الاقتصادية، بناءا على السياسات والتوجهات الاقتصادية آنذاك والتي كانت أ، السياحة قطاعا ثانويا مقارنة بقطاع الصناعة والزراعة.

الجدول رقم 06: حصيلة برنامج الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي 1967-1969.

الأنواع المقررة	عدد الأسرة المقررة	النسبة المئوية	عدد الأسرة المنجزة	النسبة المئوية	العجز في عدد الأسرة	العجز بالنسبة المئوية
الشاطئ	6766	51.7	2406	35.5	4360	64.5
الحضري	1650	12.6	254	15.4	1396	84.6
الصحراوي	1818	13.9	286	15.4	1532	84.3
المعدني	2847	21.8	0	0	2847	100
المجموع	13081	100	2946	22.5	10235	77.5

المصدر: بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي في الجزائر، المرجع نفسه، ص100.

من خلال الجدول نلاحظ بأن الأولوية في الإنجاز أعطيت للمحطات الشاطئية بنسبة 33.5% أي 2406 سرير، وفي نهاية البرنامج سجل عجز كبير قدر ب 10135 سرير أي بنسبة 77.5%.

وحتى تلك الأهداف المسطرة في المخطط والمتمثلة في إنجاز 13081 سرير لم يتحقق منها سوى 22.5% أي ما يعادل 2946 وبقي 10135 سرير كما يوضح الجدول أعلاه.

ثالثا: المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

كان هدف هذا المخطط هو رفع قدرات الإيواء بإنجاز 35000 سرير، وهذا لتلبية متطلبات السياحة على الصعيدين المحلي والدولي.

وفي نهاية المخطط تم إنجاز 6860 سرير وقدر العجز ب 28140 سرير بنسبة 80.4%.

الجدول رقم 07: عدد الأسرة المنجزة خلال المخطط الرباعي الأول حسب نوع المنتج السياحي.

نوع المنتج	الشاطئ	الصحراوي	الحصري	المناخ	المعدني	المجموع
عدد الأسرة	**4300**	**1250**	**710**	**300**	**300**	**6860**
النسبة المئوية	**62.68**	**18.22**	**10.34**	**4.34**	**4.37**	**100**

المصدر: بودي عبد القادر، المرجع السابق، ص102.

من خلال الجدول يبقى تركز الأسرة المنجزة منحصرا في غالبيته في الشواطئ، كما أن الإنجازات المحققة تبقى بعيدة عن التقديرات المبرمجة.

الجدول رقم 08: توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي 70-73.

القطاعات	المبلغ لكل قطاع "مليون دج"	النسبة المئوية
الصناعة	12400	45
الزراعة	4140	15
الهياكل الأساسية	2307	08
التربية	2718	10
السكن	1520	05
السياحة	700	2.5
التكوين	585	02
الضمان الاجتماعي	934	3.5
الإدارة	870	3.2
النقل	800	3

متفرقات	760	3.1
المجموع	27734	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية المخطط الرباعي الأول 70-73.

من خلال الجدول نلاحظ استمرار تهميش القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث لم يخصص سوى 700 مليون أي ما يعادل 2.5 من إجمالي الاستثمارات في هذا المخطط.

رابعا/ المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.

تزامن هذا المخطط مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، إلا أن القاطع السياحي بقي مهمشا كما كان عليه في المخطط السابق[1]، وانخفاض الاستثمارات المخصصة له في 2.5% من مجموع الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول إلى 1.4% وكان من بين أهدافه تحقيق 25000 سرير.

يضح الجدول التالي توزيع الإستثمارات في هذا المخطط.

الجدول رقم 09: توزيع الإستثمارات على القطاعات خلال هذا المخطط.

القطاعات	المبلغ لكل قطاع "مليون دج"	النسبة المئوية
الصناعة	48000	43.5
الزراعة	12005	10.9
المياه	4600	4.2
السياحة	1500	1.4
الصيد	155	0.1
البنية الاقتصادية	155000	1.4
التكوين	9947	9
الشؤون الاجتماعية	14610	13.3
الإدارة	1399	1.3

[1] نسيبة سماعيلي، مرجع سبق ذكره، ص73.

دراسات مختلفة	2520	2.3
المجموع	110236	100

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية المخطط الرباعي الأول 74-77.

من الجدول نلاحظ بقاء القطاع السياحي مهمشا، بل أن الحصة المخصصة له قد انخفضت مقارنة بالمخططات السابقة إذ بلغت 1.4% فقط بينما كانت في المخطط السابق 2.5% مما يدل على استمرارية تهميش القطاع.

الجدول رقم 10: عدد الأسرة المنجزة خلال الفترة 74-78 حسب نوع المنتج.

نوع المنتج السياحي	الشاطئ	الصحراوي	الحصري	المناخ	المعدني	المجموع
عدد الأسرة	**4300**	**800**	**2620**	**300**	**1700**	**8820**
النسبة المئوية	**38.54**	**9.07**	**29.70**	**03.04**	**19.27**	**100**

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

تجدر الإشارة انا خلال هذا المخطط بدأت تعطى المبادرة والتشجيع للقطاع الخاص في إنجاز المشاريع السياحية وخلال هذه الفترة تم تجسيد 41% من الإنجازات أي أنا لقطاع بدأ يعرف تطورا ملحوظا مقارنة بالإنجازات السابقة التي لم تتعدى 31% كما وضح الجدول أعلاه.

2/ وضعية السياحة بعد الإصلاحات 1980-1989.

عرفت هذه الفترة إعداد وتنفيذ مخططين خماسيين هما:

أولا/ المخطط الخماسي الأول 1980-1984.

ارتكز هذا المخطط حول الأهداف التالية[1]:

- برمجة فنادق حضرية.
- توسيع الفنادق الصحراوية.
- تويع محطات الحمامات المعدنية.

[1] بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص104

– تهيئة مناطق التوسيع السياحي واعتمادها من طرف المتعاملين الأخرين، كالجماعات المحلية، القطاع الخاص، كأنماط في المشاريع المستقبلية. وقد خصص مبلغ 3400 مليون دج لإنجاز ما تبقى من المخططات السابقة، وكذا تغطية نفقات المشاريع الجديدة، ووزع المبلغ على النحو التالي:

– 1.6 مليار خاصة بإتمام المشاريع غير المنجزة.

1.8 مليار لإنجاز المشاريع الجديدة.

وكان من المفروض عند تجسيد هذه الأهداف الوصول إلى طاقة إيواء قدرها 51000 سرير، ومن أجل الوصول إلى ذلك تم برمجة 89 مشروع سياحي موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 11: توزيع المشاريع حسب نوعية المنتج خلال المخطط الخماسي الأول.

نوع المنتج السياحي	الشاطئ	الصحراوي	الحصري	المناخ	المعدني	المجموع
عدد المشاريع	**02**	**01**	**09**	**05**	**40**	**89**
عدد الأسرة	**3300**	**2350**	**1650**	**1150**	**1200**	**16550**

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية www.mta.gov.dz

لم يتم إنجاز أي مشروع من المشاريع الجديدة التي برمجت في هذا المخطط رغم إنتهاء الدراسات الخاصة بها إلا أنه بسبب الأزمة الاقتصادية، والتوجهات السياسية أدت إلى انتقال مؤسسة الأشغال السياحية إلى وصاية وزارة العمران والبناء والإسكان في 01 جانفي 1983[1].

ثانيا/ المخطط الخماسي الثاني 1985-1989.

في هذا المخطط أعطيت الأولوية للسياحة الشعبية مع اعداد برامج خاصة لإستقبال السياح الأجانب، وتمحورت أهداف هذا المخطط حول:

– متابعة سياسة التهيئة السياحية.

– تطور الحمامات المعدنية.

– لا مركزية الإستثمارات وتوزيع المتعاملين كالجماعات المحلية، القطاع الخاص.

– التحكم في الطلب السياحي المتنوع.

[1] قصاب عثمان، مرجع سبق ذكره، ص22.

جدول رقم 12: الإنجازات المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني 1985-1989.

القطاع المنتوج	العمومي	الخاص	المجموع	النسبة المئوية
ساحلي	**12182**	**1145**	**13327**	**27.6**
صحراوي	**5781**	**2250**	**6331**	**13.1**
الحمامات المعدنية	**3588**	**1528**	**5116**	**10.6**
سياحة المدن	**6291**	**17237**	**23528**	**48.7**
المجموع	**25842**	**22460**	**48302**	**100**
النسبة%	**53.2**	**46.5**	**100**	**100**

المصدر: قنصاب عثمان، التنمية السياحية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2014/2013، ص22.

من خلال الجدول نلاحظ أ، سياحة المدن تحصلت على النسبة الأكبر 48.70% وأغلبها كان للقطاع الخاص.

ثالثا/ المرحلة بين 1990-2000.

في ظل التحول السياسي والاقتصادي التي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة، عرفت السياحة بدورها مجموعة من التغيرات تمثلت فيما يلي[1]:

- القيام بجرد كامل للوضعية الحقيقية لقطاع السياحة مع توضيح الإرادة السياسية الجديدة الداعمة للقطاع السياحي الخاص والرغبة في خلق شراكة مع الأجانب.

- الانفتاح على السوق العالمية السياحية بصورة أكثر فعالية وذلك بالمشاركة في المعارض العالمية للسياحة والأسفار، ابتداء بالماركة في المعرض الذي أقيم في الدار البيضاء ما بين 23 و29 جانفي 1991 في إطار الاحتفال بالسنة السياحية الإفريقية.

- إنشاء الديوان الوطني للسياحة ONT الدي أسس سنة 1988 وبدأ العمل سنة 1990 والمكلف بتطوير وترقية المنتج السياحي.

- تأسيس الديوان الوطني للتنمية السياحية ANDT وفقا للمرسوم رقم 70/98 الصادر في 1998/12/21 والمكلف ب:

  - حماية وصيانة مناطق الاستغلال السياحي.

[1] بن غضبان فؤاد، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، طبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص32.

- اقتناء الأراضي الضي الضرورية لإقامة المشاريع.
- إجراء دراسات التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية الفندقية والمعدنية.
- تأسيس عدة وكالات سياحية خلال سنة 1990 تعمل وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون 90-05 المؤرخ في 1990/02/19 المتعلق بوكالات السياحة والأسفار.
- في إطار خوصصت قطاع السياحة منحت الجزائر مجموعة من الامتيازات للمستثمرين في القطاع السياحي وذلك حسب قانون الاستثمار لسنة 1993.

رغم هده الجهود التي جاءت من أجل تنمية السياحة الجزائرية إلا أن أولوية الدولة خلال هذه الفترة كانت إحلال الأمن، كما أن الأوضاع الأمنية المتردية للبلاد كان لها تأثير كبير في ركود القطاع السياحي وتراجع التدفقات السياحية في الجزائر حيث انخفض عدد السياح الوافدين من 1336918 سائح سنة 1990 إلى 755286 سائح سنة 1999[1].

المطلب الثاني: الأثار الاقتصادية للسياحة في الجزائر.

ترجع الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي إلى تأثيره على العديد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، من حيث كونه مصدر مهما للدخل بصفة عامة وموردا من موارد النقد الأجنبي بصفة خاصة، كما يعد عنصرا مؤثرا

في تنشيط الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في الناتج المحلي وتنمية التوازن الاقتصادي والاجتماعي للسكان، أي تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

الفرع الأول: الايرادات السياحية في الجزائر.

تعتبر الإيرادات السياحية المحصلة من السائحين الأجانب أحد عناصر الإيرادات غير المنظورة للجزائر وغيرها من الدول الأخرى، فالسياحة تعد مصدرا مهما لكسب العملات الأجنبية من خلال تدفق السياح الأجانب وإنفاقهم على شراء المنتج السياحي، بالإضافة إلى إيرادات خدمات النقل الدولية، فضلا عن إيرادات السلع المباعة إلى السائحين مثل الهدايا التذكارية، ومتحصلات الفوائد والأرباح الناتجة من الاستثمارات السياحية والتحويلات النقدية من جانب العاملين في القطاع السياحي في الخارج، وكذلك الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر في مجال السياحة داخل الجزائر[2].

[1] خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات أفريقيا، العدد الأول، 2006، ص232.

[2] سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2014/2013، ص 104، 103.

ويتعلق حجم الإيرادات السياحية بعدد الوافدين إلى الجزائر هذا الأخير الذي يعرف تذبذب تباطئي في حركته رغم امتلاك الجزائر مقومات ومؤهلات تمكنها من استقطاب أضعاف مضاعفة للسياح الحاليين، ويعود ذلك إلى افتقار الجزائر إلى الخدمات السياحية واللوجستيات التي تخدم هذا القطاع في الأماكن السياحية، والجدول التالي يوضح حجم الإيرادات السياحية ونسبة مساهمتها في إجمالي إيرادات الجزائر للفترة ما بين سنة 2010 و2020.

جدول رقم 13: تطور الإرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 (الوحد ملون دولار أمريكي).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات السياحية	324	300	295	326	316	347	246	171	197	140	50

المصدر: موقع البنك الدولي https://data.worldbank.org .

من خلال الجدول الذي يوضح تطور الارادات السياحية نلاحظ وجود فترتين الفترة الأولى من سنة 2010 إلى غاية 2015 يوجد ارتفاع مستمر حيث قدر سنة 2010 ب 324 مليون دولار ليصل سنة 2015 ل 347 أي ارتفاع قدره 23 مليون دولار، أما في الفترة الثانية وكانت من سنة 2016 إلى سنة 2020 فكانت فترة هبوط مستمر فكانت سنة 2016 246مليون دولار لتصل إلى 50 مليون دولار وهي أقل قيمة مند عدة سنوات وذلك بسبب جائحة كوفيد 19.

الفرع الثاني: تأثير القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس أداء النشاط السياحي اقتصاديا سواء محليا أو عالميا ليعكس بذلك مستوى النمو الاقتصادي المنجر على النشاط السياحي لأي بلد، ومن هذا المنطلق يجب التطرق إلى مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر.

حيث يوضح الجدول الموالي نسبة مساهمة القاع السياحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة من 2016-2021.

جدول رقم 14: نسب مساهمة القطاع السياحي في PIB خلال الفترة 2016-2021.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021(الثلاثي الأول)
نسبة السياحة مساهمة في Pib %	1.4	1.6	1.7	1.8	1.10	1.65

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية www.mta.gov.dz.

الشكل 01: تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي في PIB خلال الفترة 2016-2021.

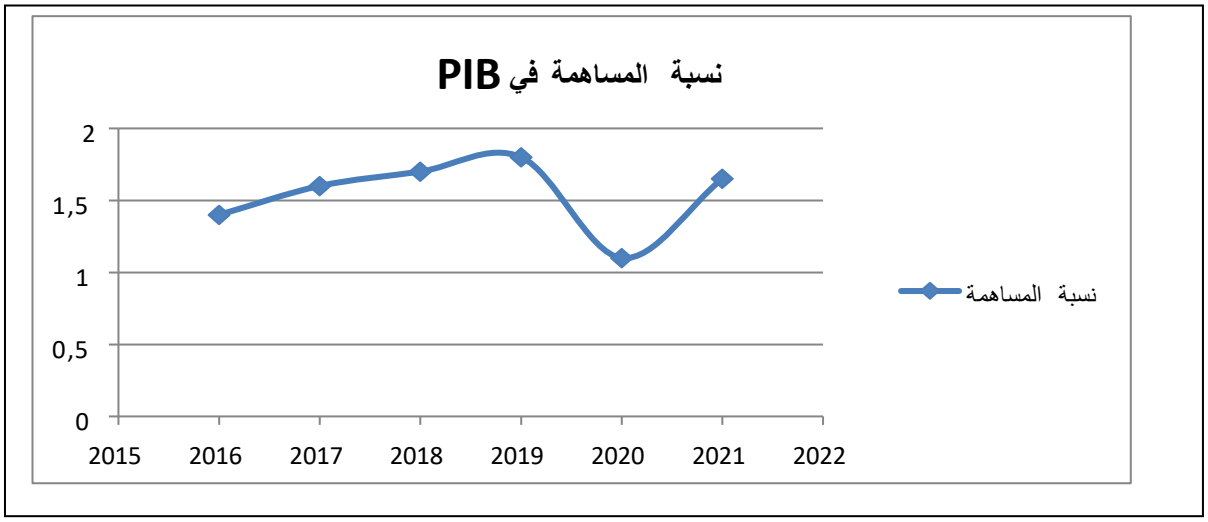

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

نلاحظ من خلال المنحنى السابق ان نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2016-2021 هي نسبة جد ضعيفة فلم تتجاوز 1.65% فقط، رغم المؤهلات المادية والطبيعية التي تحظى بها الجزائر في المجال السياحي إلا اننا نلاحظ ان نسبة المساهمة تحول دون المستوى المطلوب بهذا نستنتج ان الجزائر لا يزال اقتصادها ريعي يعتمد على مداخيل المحروقات بالدرجة الاولى وان القطاع السياحي ليس له اي دور في التنمية الاقتصادية لحد الآن.

الفرع الثالث: أثر السياحة على ميزان المدفوعات في الجزائر

يعتبر ميزان المدفوعات من اهم المؤشرات التي تعبر عن الوضعية الاقتصادية لدولة ما ومدى مساهمة القطاعات في تدعيم رصيده، تمثل السياحة إحدى المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات شانها شأن الملاحة، التأمين، المعاملات المصرفية، وغيرها[1].

إن ميزان المدفوعات هو وثيقة محاسبية ترسم مجموع التحولات والمبادلات الاقتصادية المحققة خلال فترة زمنية معينة، بين دولة معينة ودولة أخرى، أما ميزان السياحة والسفر فهو ذلك الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي من متحصلات خاصة بالسياحة القادمة مطروح منه المدفوعات السياحية العكسية إلى الخارج (سياحة المواطنين خارج بلادهم).

والجدول التالي يبين مساهمة القطاع السياحي الجزائري في ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2020

الجدول 15: الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة 2010-2020 (الوحدة مليون دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النفقات	**716**	**595**	**598**	**531**	**679**	**762**	**556**	**632**	**542**	**670**	272
الإيرادات	**324**	**300**	**295**	**326**	**316**	**347**	**246**	**171**	**197**	**140**	50
الرصيد	**-392**	**-295**	**-303**	**-205**	**-363**	**-415**	**-310**	**-461**	**-345**	**-530**	-222

المصدر: موقع البنك العالمي https://data.worldbank.org. .

الجدول أعلاه يوضح أن الميزان السياحي قد شكل عاجز طيلة السنوات ابتداء من سنة 2010 وصولا الى 2020 وهذا بسبب ارتفاع النفقات السياحية مقارنة بإرادتها فيه هده الفترة، بحيث سجل الميزان السياحي أكبر عجز له سنة 2019 بما يقدر ب 530 مليون دولار، وهذا ما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات.

الفرع الرابع: مساهمة القطاع السياحي في العمالة (التشغيل).

تعد السياحة واحدة من أكبر القطاعات توليدا للوظائف في مجالات عديدة ومتنوعة، حيث تعتبر السياحة صناعة كثيفة العمالة، كما يعد معدل الوظائف في قطاع السياحة أكثر سرعة من المعدلات السائدة في القطاعات

[1] زيتون محيا، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الدهر، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص 73.

الأخرى بنحو 1.5 مرة[1]، ويؤدي النشاط السياحي دورا هاما في إيجاد فرص التوظيف سواء بشكل مباشر داخل قطاع السياحة ذاته، أي ما يتصل باستغلال المقاصد السياحية، كالعمالة المخصصة للنقل السياحي، والإرشاد السياحي، وحماية السياح، وحفظ شؤونهم، أو بشكل غير مباشر بالمساهمة في توفير فرص العمل بالقطاعات التي تمد السياحة باحتياجاتها من السلع والخدمات، كالعاملين في البنى الأساسية، والزراعة، وتجار المواد الغذائية و الصحة.

وتير دراسات مكتب العمل الدولي أن معدل إيجاد وظائف مباشرة في قطاع الفنادق يتراوح بين 0.5 إلى 1 فرصة عمل لكل غرفة جديدة في فندق، ويرتفع هذا المعدل في الدول ذات الرواتب المنخفضة نسبيا ليصل إلى 1.5 فرصة عمل أو أكثر، وتقدر دراسات أخرى أن إضافة سرير جديد في فندق، يساهم في توظيف سنوي يصل لنحو 2.7 شخص في قطاع البناء والتجهيزات الأساسية، كتجهيزات المطابخ وغيرها من المنقولات المنزلية بالإضافة إلى خلق مزيد من فرص التوظيف خلال مضاعف التشغيل، وأن إضافة غرفة جديدة لفندق يساهم في توفير 1.8 وظيفة عمل.

ويساهم القطاع السياحي من خلال إنشاء المشاريع المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها أو التوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا، على خلق فرص عمل جديدة سواء كان تمويل هذه المشاريع أجنبيا أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من حدة البطالة في كثير من الأحيان، وكذا تنشيط مجالات أخرى مرتبطة بها كالتعليم والتدريب في مختلف المهن السياحية كالقطاع الفندقي، المقاهي والمطاعم، والتي يمكن أن تغير من العمالة السياحية في الجزائر.

الجدول 16: حصص ونسب التوظيف في قطاع السياحة خلال الفترة 2010-2019.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المناصب السياحية	254	266.6	289.3	321.9	299	305.5	299	302	330.7	**309.5**
نسبة المساهمة %	2.5	2.6	2.8	3	2.9	2.9	2.8	2.8	2.8	**2.8**

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية www.mta.gov.dz.

[1] وفاء عبد الباسط، التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص05.

من الجدول أعلاه، يتضح ان حجم العمالة في القطاع السياحي في الجزائر في تزايد مستمر بداية من سنة 2010 وصولا الى سنة 2018 وذلك بسبب المشاريع الاستثمارية في المجال وبحوالي نسبة مساهمة تقدر ب 2.8%. فضلا أن هذه النسبة قد انخفضت سنة 2019 وللأسف تبقى جد ضعيفة وبعيدة عن المفروض نظريا بالعودة إلى ما تحوزه الجزائر من طاقات وإمكانيات في هذا المجال ما يدعو إلى القول إن الجزائر مدعوة لتكثيف المزيد من المجهودات لترقية القطاع السياحي وزيادة المشاريع الاستثمارية القادرة على خلق مناصب شغل دائمة ومستقرة.

الفرع الخامس: أثار السياحة على المستوى المعيشي للسكان.

تنشأ عن النشاط السياحي، انعكاسات على المواطنين، سواء أكان ذلك على مستوى معيشتهم أو على مستواهم الثقافي والأخلاقي، فالسياحة كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى تسعى إلى رفع مستوى المعيشة للمجتمعات تحسين نمط حياتهم وإيجاد تسهيلات ترفيهية ثقافية للمواطنين والوافدين من السياح.

إن للسياحة تأثيرا مباشرا على المستوى المعيشي لمواطني البلدان السياحية المضيفة اذ النشاط يؤدي السياحي إلى تحسين المستوى المعيشي لبعض فئات المجتمع، التي يرتبط نشاطها بالسياحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

كان نصيب الفرد من هذه الإيرادات ضعيفا لم يتعدى خلال السنوات الأولى من القرن الحالي بعض الدولارات لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، حيث بلغ نصيب الفرد من الإيرادات السياحية في سنة2006، 11.64 دولار أمريكي، ولم يتجاوز 8.91 من الدولارات الأمريكية في نهاية سنة 2014، وقد انعكس هذا الوضع سلبا على مستوى دخول الأفراد، ومن ثم على تدهور مستوى معيشتهم.

من خلال ما تفرزه السياحة من آثار على التنمية لاسيما في جانب الايرادات السياحية ومساهمتها في الدخل الوطني، بالإضافة إلى اسهامها في خلق مناصب الشغل، كما أنها تعكس أثرها الايجابي على كثير من القطاعات الاخرى لاسيما قطاع الصناعة والزراعة والنقل، فضلا عن مساهمتها الفعالة في تحقيق التوازن بين الأقاليم وتحقيق الرفاه الاقتصادي للأفراد من خلال تحسين ظروف معيشتهم من خلال التنمية المحلية التي ترافق الاستثمارات السياحية ومن خلال إيرادات القطاع السياحي، وتعتبر الإيرادات المتأتية من الإنفاق السياحي من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الوطني، فهي تساهم بفاعلية في زيادة الناتج المحلي، كما تعتبر مصدرا مهما من مصادر اكتساب العملات الأجنبية ،وفي الجدول التالي نوضح أثر نصيب الأفراد من الإيرادات السياحية خلال الفترة 2006-2014.[1]

[1] سماعيني نسيبة، مرجع سبق ذكره، ص110.

الشكل رقم 17: تطور مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحسين المستوى المعيشي للسكان للفترة 2014/2006.

السنوات	نصيب الفرد من الإيرادات السياحية
2006	11,64
2007	9,74
2008	13,58
2009	10,19
2010	8,99
2011	8,17
2012	7,87
2013	8,53
2014	8,91

المصدر: حري المخطارية، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف 2017/2016، ص 216/215 .

من خلال الإطلاع على بيانات الجدول أعلاه نجد أن نصيب الفرد من الإيرادات السياحية يتطور من سنة لأخرى حيث بلغ في المتوسط 9.74 دولارا للفرد خلال الفترة المدروسة، وبلغ أقصى حد سنة 2013 محققا 13.58 دولار للفرد بنسبة نمو قدرها 39,43% وهي أعلى نسبة نمو عرفها نصيب الفرد من الإيرادات السياحية وهذا يرجع بالأساس إلى ارتفاع الإيرادات السياحية لهذه السنة، ليعود إلى الانخفاض حتى يبلغ نصيب الفرد 8.91 دولار سنة 2014 وهو ما تظهره نسب التغير لمختلف السنوات، ومن أجل توضيح أكثر نلاحظ الشكل التالي.

الشكل رقم02: تطور مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحسين المستوى المعيشي للسكان للفترة 2014/2006. الوحدة دولار أمريكي

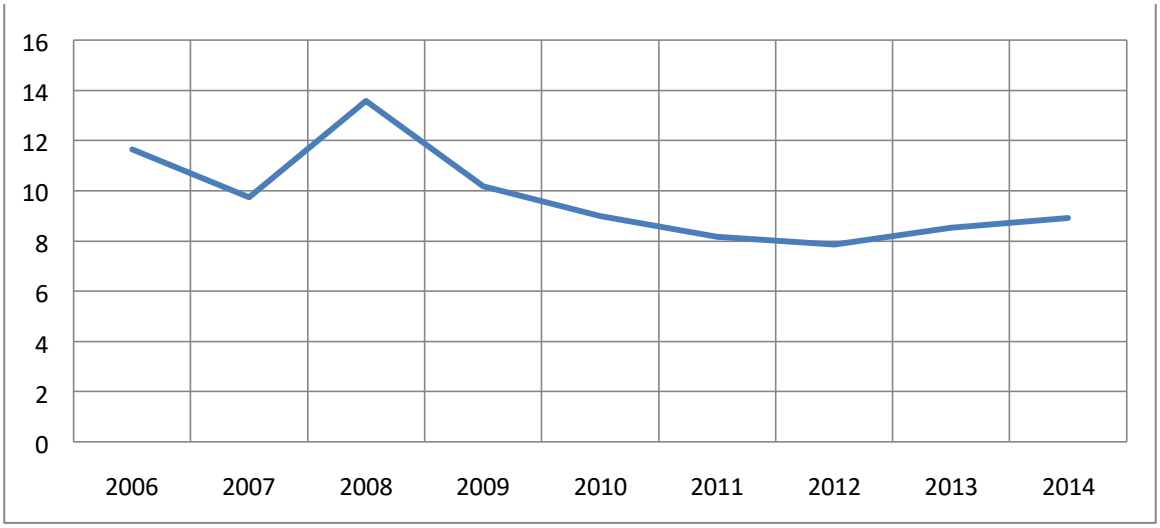

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم: 08.

يلاحظ من الشكل أعلاه بأن نصيب الفرد من الإيرادات السياحية عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة وبلغ أوجه سنة 2008 لعود إلى الانخفاض من جديد حتى سنة 2012 إلى أدنى مستوياته بنصيب 7.87 دولار للفرد، ليرتفع من جديد خلال السنتين القادمتين 2013 و2014 بمساهمة في نصيب الفرد على التوالي 8.35 و 8.91 دولار، والشكل يعبر عن تدني نصيب الفرد في الجزائر من الإيرادات المحققة من قطاع السياحة، وهذا يرجع إلى هشاشة القطاع وتدني الخدمات السياحة بالجزائر رغم الإمكانيات والمؤهلات التي تزخر بها الجزائر ورغم أنه قطاع يعول عليه في الخروج من تبعية المحروقات.

المبحث الثالث: معوقات واستراتيجيات النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر.

يوجد العديد من المعوقات التي أثرت على القطاع السياحي في الجزائر سنتطرق لأهمها في هذا المبحث بالإضافة إلى استراتيجيات النهوض بهذا القطاع.

المطلب الأول: معوقات القطاع السياحي في الجزائر.

1/ غياب نظرة لمنتجات السياحية الجزائرية.

- مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية.
- غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التمييز.
- غياب التشاور والتنسيق حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط بين الفاعلين في ميدان السياحة.

2/ صعف نوعية المنتوج السياحي:

أ/ ضعف نوعية الخدمات السياحية:

- تدني للنظافة والصيانة في الفضاءات العمومية.
- خدمات مرتفعة الصعر وذات نوعية اقل مقارنة بدول الجوار.
- غياب خدمة جذابة.
- غياب أعمال لإبراز المنتجات المحلية.

ب/ إيواء وفندقة ضعيفة وذات نوعية رديئة:

- عجز في طاقات الاستقبال.
- هياكل إيواء متأكلة وبأسعار مرتفعة نسبيا للسكان المحليين أو مقارنة بمستوى جودتها.
- 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.

ج/ ضعف نوعية النقل:

- عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، مع تسعير مبالغ فيه مقارنة مع شركات النقل الجوي لدول الجوار.
- سوء الربط الجوي لاتجاه الجنوب (نحو المقاصد السياحية، الهقار، وحظيرة الطاسيلي).

3/ ضعف أداء وكالات الأسفار ونقص في تكوين وتأهيل المستخدمين:

أ/ ضعف أداء وكالات الأسفار:

- غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية.
- عدم التكييف مع الطرق العصرية للتسيير الالكتروني من حجز وخدمات.
- خضوع استقبال السياح بالجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم.
- غياب مخطط للتكوين المستمر.
- عدم وجود تنظيم لوكالات السفر وعدم وجود ميثاق يحكم المهنة.
- أنشطة موجهة نحو السياحة الموفدة إلى الخارج (80% عمرة وأسفار نحو الخارج، 10% استقبال لوكالات الجنوب و10% حجز للتذاكر).

ب/ نقص في تكوين وتأهيل المستخدمين:

- عدم كفاية موق الانترنيت مع التركيز على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي (السياحة الصحراوية والثقافية)

- صعوبة التكييف مع الوزن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.

5/ خدمات مالية، تسيير وتنظيم غير متكيف مع القطاع:

أ/ بنوك وخدمات مالية غير متكيفة مع القطاع:

- عدم ملائمة وصعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح،

- قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح إلى الخارج.

- تعارض في طريقة تمويل الاستثمار السياحي مع طبيعة النشاط.

ب/ تسيير وتنظيم غير متكيف مع السياحة العصرية.

- المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات.

- غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي.

أ/ غياب الأمن وعجز في ترقية والتسويق.

- مشاكل متكررة ومتفرقة (غياب الأمن الصحي، الغذائي، اضطرابات، سرقة).

ب/ عجز في ترقية والتسويق.

- ضعف تسويق الوجهة الجزائرية.

- ضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة.

- وسائل ترقية متأكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث.

غياب الأنشطة الإعلامية، كالمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج.

المطلب الثاني: استراتيجيات النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر.

أولا: المخطط التوجيهي للتنمية السياحية SDAT 2030:

شكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SDAT)، فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة[1].

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يمثل التأطير الملموس لانطلاقة القوية للسياحة الوطنية وإدماجها ضمن شبكات التجارة الدولية للسياحة بفضل بروز الجزائر كمقصد سياحي مميز على الصعيد الدولي حيث يتمثل الهدف الأساسي في قلب الاتجاه الحالي وتحويل الجزائر من بلد مصدر للسياح إلى بلد مستقبل لهم.

وقد جاء لتطبيق الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع السياحة من خلال المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT أفاق 2030، المستمد من القانون 01-03 المؤرخ في 90 ديسمبر 0339 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي يهدف إلى جعل الجزائر وجهة سياحية عالمية على المدى البعيد وهو جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، والشكل التالي يوضح مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم[2].

[1] لخضر بن عبلة، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018/2017، ص126.

[2] لخضر بن عبلة، مرجع سبق ذكره، ص127.

شكل رقم 03: مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

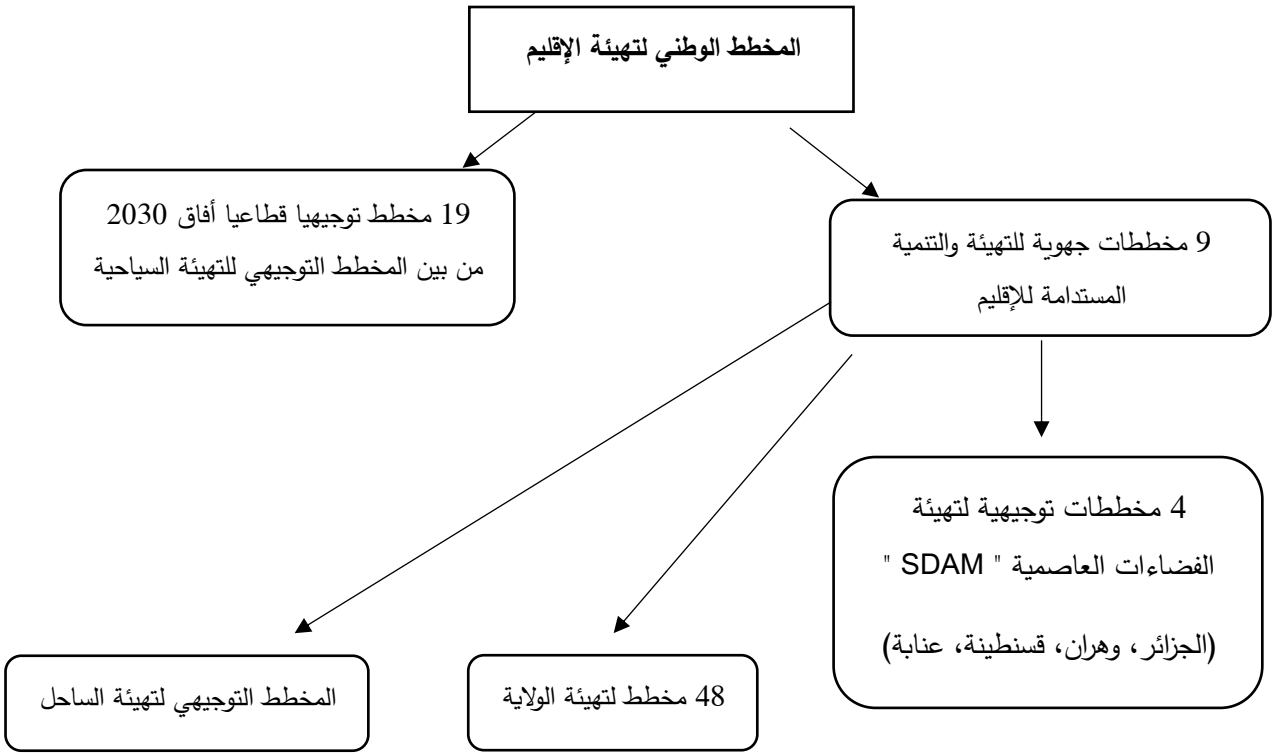

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب رقم: 01، 2008، ص12.

هذا المخطط الذي أعلنت من خلاله الدولة نظرتها إلى السياحة الوطنية في مختلف الآفاق على المستوى القصير والذي حدد بسنة 2009، وعلى المدى المتوسط لغاية 2015، والمدى الطويل والذي حدد بسنة 2025، وتم تمديده إلى سنة 2030، وهذا في إطار السعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة للسياحة[1].

يهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى إدماج الجزائر في المنظومة العالمية لمختلف القطاعات في سياق من الشمولية والتنافسية، ونقسم هذه البرامج حسب الهدف منها إلى[2]:

1/ **ضمان إقليم مستدام**: من خلال ضمان ديمومة المورد المائي والمحافظة على التربة ومحاربة التصحر، وكذا المحافظة على التراث البيئي من خلال توخي مختلف المخاطر الكبرى.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب رقم: 01، جانفي 2008، ص04.

[2] نفس المرجع، ص 10.

2/ خلق حركيات إعادة التوازن الإقليمي : وذلك من خلال فرملة التوسع نحو الساحل وتوازنه، والبحث عن خيارات أخرى مثل تنمية الهضاب العليا والجنوب، وأيضا من خلال إعادة الموقعة الصناعية والإدارية وكذا إنشاء نظام حضري متسلسل ومفصل.

3/ ضمان جاذبية وتنافسية الأقاليم: من خلال التنمية المحلية لاسيما البنى التحتية من عصرنة وتشبيك هياكل الأشغال العمومية من النقل والإمداد والاتصالات، والانفتاح الدولي للإقليم والبحث عن فضاءات جديدة للنمو، وفتح أقطاب التنافسية والامتياز في جميع المجالات.

4/ تحقيق العدالة الإقليمية: وهذا من خلال كل من التجديد الريفي والحضري واستدراك وتأهيل المناطق ذات العوائق.

5/ ضمان حكم إقليمي راشد: ويندرج هذا الخط التوجيهي في إطار منطق الشراكة بالإضافة إلى وظائف التحكيم والضبط، حيث تضطلع الدولة بسياسات عمومية قوية قادرة على ضمان مستوى عال من التضامن الفضائي والإقليمي، وتبقى الدولة فاعلا اقتصاديا في بعض الميادين الحساسة خاصة المحروقات، وتطور الدولة بإمكانياتها للتدخل وتحدد الأدوات والترتيبات التي تسمح لها بإنجاز سياساتها العمومية وتنسيقها مع القطاع الخاص الذي يضمن بصفة تدريجية تنمية النظام الإنتاجي في جزء كبير منه.

ثانيا: الأهداف الإستراتيجية للمخطط.

تهدف الجزائر من خلال إعدادها للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 إلى خمسة أهداف وهي[1]:

أ/ ترقية اقتصاد بدل محل المحروقات:

تسعى الجزائر للخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات وهذا بتنويع النسيج الاقتصادي، وسعت الجزائر من خلال هذا المخطط للنهوض بالقطاع السياحي من أجل زيادة حصتها السوقية في هذا المجال، وجعل السياحة إحدى محركات وركائز الاقتصاد الوطني من خلال تنمية جادة للمنتوجات السياحية التالية: السياحة الصحراوية، السياحة الشاطئية، سياحة الأعمال والمؤتمرات، السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر، السياحة الثقافية السياحة الرياضة والترفيهية والاستجمامية، وبتنمية هذه المنتوجات تجعل من الجزائر وجهة سياحية بامتياز ومنارة في حوض البحر المتوسط، وبالتالي توفير مناصب الشغل وتحقيق عائدات تساهم في تحقيق توازنات في كل من الميزان التجاري والموازنة العامة.

[1] لخضر بن عبلة، مرجع سبق ذكره، ص128.

ب/ تثمين صورة الجزائر:

يسعى برنامج تثمين وجهة الجزائر إلى إحداث تغيرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون عن السوق الجزائرية، وحجز مكانة دائمة بين الوجهات السياحية العالمية، والعمل على عرض منتوج سياحي يتكيف مع الطلب السياحي المحلي والعالمي، لإعطاء رؤية حقيقية عن صورة الجزائر وخاصة بعد ما نالته جراء العشرية السوداء، وتبقى ترقية وتثمين صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية تنافسية تكون أبرز ملامحه الأصالة والابتكار والنوعية.

ج/ الأثر على القطاعات الأخرى:

النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عريضة تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين) ، وتأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص(الجزائريين والأجانب) والعمومين، مع مراعاة الانسجام مع استراتيجية القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2025).

د/ تثمين التراث التاريخي والثقافي والعشائري:

من خلال التعريف بالموروث الثقافي والعادات والتقاليد، وعرضه ضمن منتوج سياحي مستدام يدمج فيه الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري وإظهاره أمام الشعوب الأخرى.

هـ/ التوافق بين الترقية السياحية والبيئة:

وهنا يتم دمج ومزاوجة البعد البيئي ضمن خطط وبرامج التنمية السياحية مما يجنبنا الهدر البيئي والمحافظة على البيئة للأجيال القادمة، وهنا تبرز السياحة البيئية كأحد العناصر الفعالة في هذا المجال.

الشكل رقم 04: الأهداف الخمسة لمخطط التوجيه للتهيئة السياحية SDAT 2030.

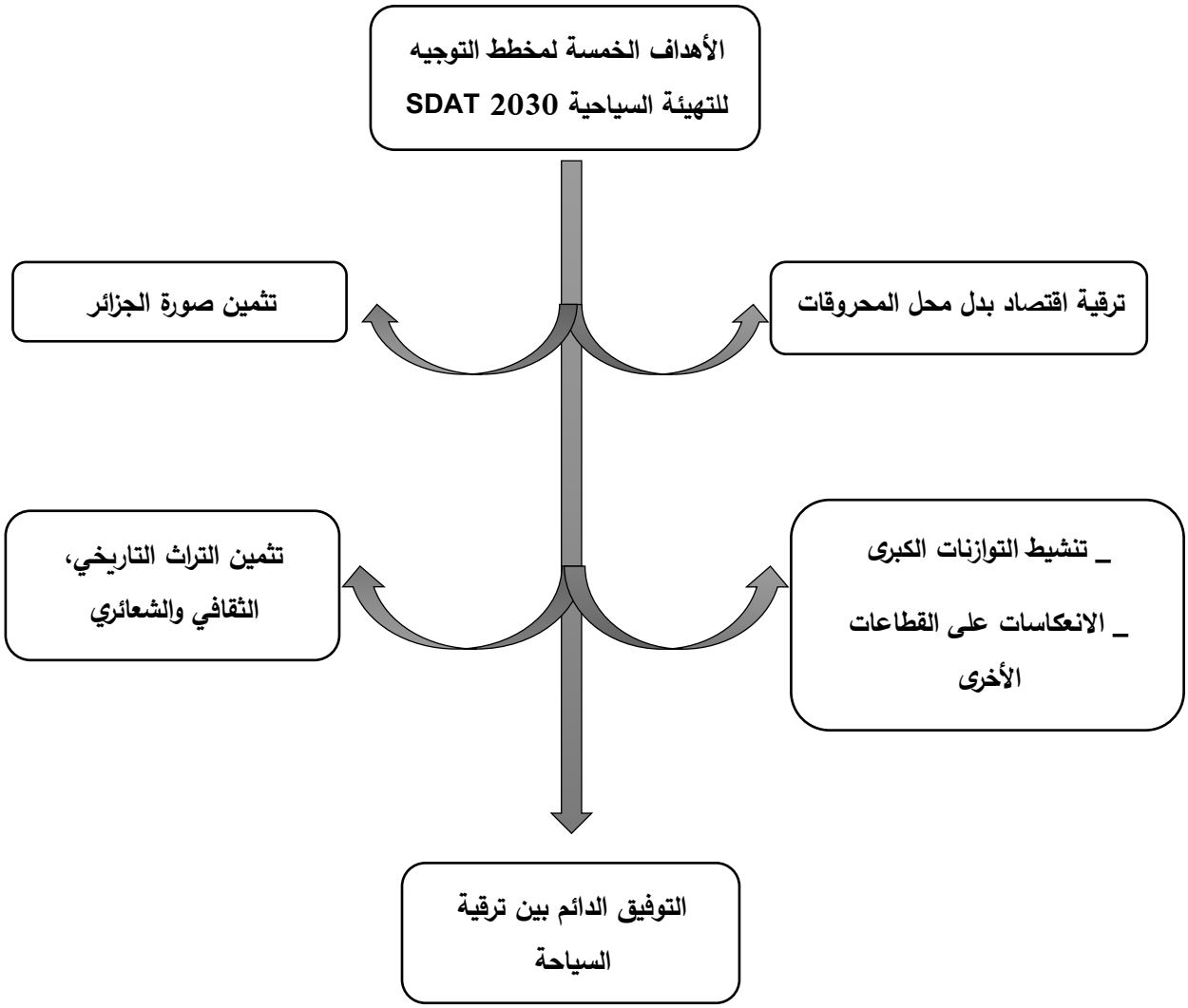

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، الكتاب رقم 01، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر، جانفي 2008. ص: 24.

ثالثا: مراحل تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030.

لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يجب المرور عبر ثمانية مراحل وهي[1]:

أ/ وضع هيكل القيادة: تمثل هذه المرحلة الخطوة الأولى لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وهذا بتعيين كل من مدير الهيئة ومختلف رؤساء المهام والمكلفين بالمهام، وينظم اجتماع الانطلاق من أجل:

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 01، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الجزائر، 2008، ص28-27.

1/ تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وشرح أهدافه ومحتواه.

2/ تنظيم المستفيدين من المتعاملين في السياحة (الجلسات الجهوية والوطنية لتنمية السياحة آفاق 2030).

3/ توضيح أدوار كل متدخل.

4/ تحديد البرنامج التقديري لإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

_ تحديد طريقة سير الوحدة.

_ تخطيط اجتماعات العمل.

ب/ تنظيم ورشات العمل لكل مشروع: يتم إبراز هدف ورشات العمل في جمع كل أعضاء الخلية للعمل حول مشروع محدد، وتحديد الطريقة العملية المناسبة، كما يعالج ضمن الورشات مختلف الإشكاليات (الفروع العقارية، الهياكل المالية، فيما بين القطاعات والمتعلقة بكل مشروع ذو أولوية)، بحيث يتم التطرق لكل مشروع من مختلف أوجه إشكالاته، كما يتوجب على الورشات أن تسمح بتحديد مخطط العمل وأولويات التدخل، وكذلك الحصة العمومية في الميزانية التقديرية لإنجاز المشروع.

ج/ تعريف الإستراتيجية وفقا لكل قطب سياحي: بناء على ما تم تحديده في المرحلة الثانية، يتوجب في هذه المرحلة على كل مكلف بمهمة محلية، أن يحدد مراحل تنفيذ المخطط على مستوى قطبه، وهكذا تبرز أولويات التدخل كما حددتها مختلف الورشات التي تخص القطب السياحي الذي يتولى التكفل به، ويحدد المكلفون بالمهمات بإعداد رزنامة تقديرية وتحديد مختلف الدراسات الضرورية لإنجاز الأقطاب (دراسة السوق، دراسة قابلية الإنجاز، دراسات التهيئة).

د/ انطلاق المرحلة قبل العملية للمخطط: خلال هذه المرحلة يتم اجتماع اتصالي مع ممثلي القطاعات الأخرى ،الفاعلين المحليين المعنيين بكل مشروع وممثلي مختلف الفروع، والشروع في الدراسات ومتابعتها، ووضع المرصد وأداة المتابعة وتقييم الأقطاب السياحية للامتياز، والبحث عن المستثمرين والمرقين، بالإضافة إلى تنظيم الفروع والمهنيين الاجتماعيين، وبهذا الخصوص تمت برمجة جلسات وطنية للتنمية السياحية لآفاق 2030، مع بداية سنة 2008 بعنوان إطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، من أجل تحويل الجزائر إلى بلد سياحي عن طريق ما يلي:

1/ مضاعفة جاذبية وشهرة وجهة الجزائر (تسويق وترقية سياحية...).

2/ تطوير وتأهيل العرض داخل الأقطاب السياحية للامتياز المكرسة للاستثمار مع تعيين الفروع المستقبلية

3/ تحديد مخطط نوعية السياحة المحددة من قبل الزبون.

4/ حشد التمويل العملياتي.

هـ/ انطلاق أول الورشات والمفاوضات: انطلاق الورشات الأولى ذات الأولوية، التي لا تعترضها صعوبات خاصة العقار، أو إعادة تأهيل الموجود منه ويتم ذلك من خلال:

1. تنظيم مسابقات التحكم في الأعمال.
2. اختيار مقدمي الخدمات.
3. دراسات التنفيذ.
4. انطلاق الورشات.

يتعين على رؤساء المهام بمجرد انطلاق الورشات الأولى، الشروع في المفاوضات الضرورية لتنفيذ المشاريع الأخرى للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (إشراك القطاعات الأخرى، اقتناء العقار، البحث عن التمويل، دعم المرافق والتعرف على الشركاء...).

و/ وضع استراتيجية للترقية والاتصال: يوجه الإعلام أولا إلى المحترفين (المتعامل السياحي ووكالات السفر) لاستعادة الثقة وتجديد صورة الجزائر، وإعطاء ضمانات بتنمية سياحية ذات نوعية، بحيث يجب أن تكون الإستراتيجية على مراحل متتالية (تحديد الأسواق المستهدفة، الأهداف حسب الأسواق، تعريف المنتجات الثنائية وتحديد وسائل وركائز الاتصال).

ز/ إطلاق مخطط نوعية السياحة: يتم دعم تجسيد مخطط نوعية السياحة، بمعرفة المؤسسات الفندقية (الفنادق، المخيمات والإقامات)، أصحاب المطاعم، الدواوين السياحية المحلية، وكالات السياحة والسفر والناقلين.

وتشمل عملية مخطط نوعية السياحة 20% من الحظيرة الفندقية بواسطة تنشيط الهيئات، النقابات المهنية (الاتحادية الوطنية للفندقيين، جمعية أصحاب المطاعم التي يجب إنشاؤها وتشجيعها)، كما تدعم بواسطة:

1/ عصرنة المؤسسات السياحية.
2/ التصنيف القانوني.
3/ مخطط التكوين.

ح/ تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030): تعتبر مرحلة تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آخر مرحلة من خلال إنجاز المشاريع المدعومة بمختلف الإجراءات المرافقة، بالارتكاز على مخططات العمل المحددة في المرحلتين الثانية والثالثة، كما يتعين على هيئة القيادة عقد اجتماع كل ستة أشهر، للوقوف على درجة تقدم المشاريع وإحصاء الاختلالات، وإعادة ضبط طريقة العمل الضرورية.

رابعا: الحركيات الخمس لتفعيل السياحة.

1 –مخطط وجهة الجزائر.

يتعلق الأمر ببناء صورة سهلة القراءة لوجهة الجزائر فترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية تنافسية من خلال إستارتيجية التسويق السياحي لإعطاء صورة جيدة للجزائر، ومن اجل ذلك يجب ابتكار علامة وتسجيل المنتوج جزائري مزودا بشعار (LOGO).

– الأسواق الثلاثة المطلوب المحافظة عليها والفئات السكانية الأربع المستهدفة، يجب تعزيز جاذبية وجهة الج ازئر بالبقاء في الصورة على مستوى الأسواق مع الحفاظ على الفئات السكانية المستهدفة، ففي المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع والمنتوج الواجب تطويره، كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق أما الفئات المستهدفة فهي[1]:

- السياح المحليون.
- الجزائريون المقيمون بالخارج.
- متوسط السن في الأسواق المطلوب المحافظة عليها.
- السياح في البلدان المطلوب المحافظة عليها.

2 –الأقطاب السياحية للإمتياز:

القطب السياحي هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية، الأنشطة السياحية في تعاون مع مشروع التنمية الإقليمية فالقطب يدمج المنطق الاجتماعي (الاحتياجات الأولية للسكان) الثقافية، الإقليمية (خاصيات، ميزات الإقليم) التجارية (الأخذ بعين الاعتبار لتوقعات ومتطلبات السوق، فهو يركز على موضوع رئيسي (السياحة الصحراوية، سياحة الاستجمام، السياحة العلاجية والصحية) من أجل التماسك في تموقعه وتتمركز هذه الأقطاب في[2]:

_ قطب الامتياز السياحي الشمالي الشرقي: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس.

– قطب الامتياز السياحي شمال وسط: الج ازئر العاصمة، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية.

[1] حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، فرع إدارة أعمال، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011. ص135، 136.

[2] نفس المرجع، ص 137.

– قطب الامتياز السياحي الشمالي الغربي: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، بلعباس، غيليزان

– قطب الامتياز السياحي الجنوبي الشرقي(الواحات): غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة.

– قطب الامتياز السياحي الجنوبي الغربي: توات، القرارة، القصور، ادرار، تيميمون، بشار.

– قطب الامتياز السياحي الجنوب الكبير: طاسيلي، اليزي، جانت، الهقار، تمنراست.

يتشكل كل قطب من هذه الأقطاب الستة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل وفقا لقدراتها سيتم تطوير عدة مواضيع يكون أحداها دليلا مرشدا وذلك لضمان عرض متعدد ومنتوج يستجيب لتوقعات مختلف أنواع الزبائن، ومن اجل ذلك يعرف كل قطب من خلال موضوع رئيسي ومسيطر يحدد هويته ويمنحه صورته وعلامته، وسيسمح تحديد أقطاب ساحة الامتياز ببروز سياحي واسع على المستوى الجهوي ويستخدم كنقطة ارتكاز وكقاطرة للتطوير السياحي على المناطق المبرمجة كمرجع بالنسبة للمخطط الجهوي لتهيئة الإقليمSRAT . إن الهدف المتوخى من إنشاء هذه الأقطاب هو تحريك الانتشار السياحي في كافة التارب الوطني.

3-مخطط نوعية السياحة (PQT)[1]:

يرمي هذا المخطط إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يتركز على التكوين والتعليم ويدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم كما يهدف إلى:

– إطلاق مخطط لنوعية السياحة PQT مع الرغبة في الانضمام لماركات موحدة "النوعية السياحية" وهي حصيلة كل مسعى نوعي.

– تحسين نوعية العرض السياحي وتشجيع ترقية الوجهة في الجزائر وفي الخارج.

– بعث ديناميكية تقويم وترقية الوجهة السياحية في الج ازئر.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى ومن أجل الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2030 أصبح تكوين المورد البشري أمرا ضروريا وقد حددت ثلاث أهداف إستراتيجية للتكوين هي:

تعزيز القدرات التنظيمية، الكفاءات واحترافية القيادات وعمال التأطير في المدارس.

– ضمان ميزة تنافسية للب ارمج البيداغوجية داخل المدارس.

– إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي ويتعلق الأمر باعتماد التصديق والتسجل الرسمي.

[1] نسيبة سماعيني، مرجع سبق ذكره، ص 160.

– استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية من خلال التسويق عبر الأنترنت كونها عملية تسمح بالعرض المباشر للمنتوج والخدمات السياحية لعدد كبير من مستخدمي الأنترنت.

4 –مخطط الشاركة العمومية–الخاصة[1]:

تعتبر الشراكة بين القطاع العام والخاص ضرورة لتحقيق فعالية القطاع السياحي من خلال التعاون والتكامل الفعال من أجل الاستجابة للطلب الجماعي، وتلعب الدولة والجماعات المحلية دورا أساسيا في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة وإقامة المنشآت الفوقية والتحتية كالمطارات والطرق التي تخدم قطاع السياحة، كما أنها تسهر على النظام العام والأمن، وإدارة المتاحف والصروح التاريخية ومختلف المؤسسات السياحية، أما القطاع الخاص حسب المخطط فإنه يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، كما يقوم ببيع مختلف الخدمات التي تضعها الدولة تحت التصرف .

5 –مخطط تمويل السياحة[2]:

بحكم أن السياحة ذات عائد استثماري بطيء، فإن عملية تحسين الربح يتطلب ذلك إيجاد دعم ومرافقة من الدولة في العمليات الخمس وهذا هو دور مخطط التمويل:

– حماية ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة.

– السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف والذوبان.

– جذب وحماية كبار المستثمرين الوطنيين والأجانب.

–تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية.

– تسهيل وتكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية وبخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار السياحي.

أما عن محتوى مخطط تمويل السياحة فيتعلق بـ:

مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال.

–تخفيف إجراءات منح القروض البنكية ومنح الحسم.

– التمديد في مدة القرض.

[1] لخضر بن عبلة، مرجع سبق ذكره، ص136.

[2] حميدة بوعموش، مرجع سبق ذكره، ص140.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر.

يتطلب الاستثمار السياحي في الجزائر إعادة النظر في جميع التحديات التي يواجها هذا الأخير ودراسة كل العوائق والعراقيل التي تقف أمام هذا القطاع الذي يعتبر قطاع يعتمد عليه في دول الجوار، فبالتالي على الجزائر إزالة مختلف العقبات التي تقف أماما تنمية النشاطات السياحية وترويجها وتشجيع الاستثمار على مستوى التراب الوطني وذلك باتخاذ تدابير تحفيزية ووضع أدوات تنفيذية قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة ومن هذه الحلول نذكر:

- فرض الرقابة على النشاطات السياحية.

تعتبر الرقابة عنصر مهم لنجاح أي مجال سواء كان تجاري صناعي...إلخ لكن الأنشطة السياحية هي الأخرى لم تنجح بشكل كبير نتيجة عدم تسليط الرقابة عليها وبالتالي لا بد على النشاطات السياحية كغيرها من النشاطات الاقتصادية أن تخضع للرقابة الفعلية من طرف أعوان متخصصين في المجال السياحي لاسيما فيما يتعلق باحت ارم شروط إنشاء واستغلال المؤسسات السياحية، ونوعية الخدمات المقدمة مع أن هذه الرقابة مكرسة من الناحية القانونية إلا أن واقع النشاطات السياحية يعكس غير ذلك مما يساهم في تدهور المنشآت السياحية ولهذا لابد من تسليط الرقابة على هذه الأنشطة[1].

- إنشاء مراكز التكوين ودعمها من أجل تقديم أفضل المنتجات.

السياحية كان لابد من توفير مراكز تكوينية من أجل الحصول على الإطارات المتخصصة في مجال السياحة، وتتوفر الجزائر في الوقت الحالي على ثلاثة مراكز تكوينية متخصصة هي[2]:

-مركزين متخصصين في تكوين اليد العاملة وفي مجال التنفيذ.

-مركز متخصص في تكوين إطارات التسيير.

وتبلغ طاقة استيعاب هذه المراكز بـ 600 مقعد بيداغوجي، وهي ضعيفة مقارنة مع ما يحتاجه هذا القطاع، ونظرا لأن هذا العنصر يعتبر محورا أساسيا في تقديم الخدمات فإنه سيستفيد من مجموعة من العمليات الأساسية التالية:

-من أجل التكيف مع التطورات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط والخدمة فسيتم إعادة النظر في الب ارمج التكوينية واقتناء دعامات بيداغوجية عصرية وإعادة تأهيل سلك الأساتذة.

---

[1] شيبان وردية وبروسلي فوزية، دور الأمن السياحي في السياحة المستدامة الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة يمي 19 و20 نوفمبر 2012، ص7-8.

[2] نفس المرجع، ص9.

-من أجل توفير ما يحتاج إليه القطاع من مهنيين ومتخصصين ومسيرين فقد تقرر تأسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة بالإضافة إلى فتح فرع الاقتصاد السياحي بالجامعات وتوسيعه إلى ما بعد التدرج.

- توفر الأمن بمفهومه الواسع.

باعتبار السياحة ظاهرة إنسانية فهي حساسة جدا للظروف الداخلية والخارجية التي تمر بها الدولة ومن المتعارف عليه أن السائح لما يتنقل من مكان إلى آخر فهو يبحث عن الراحة والاستقرار والأمان لذا فهو يحتاج إلى ضمان أمنه وسلامته، من أي مساس مادي أو معنوي سواء كان صادر من القائمين على تسيير الم ارفق السياحية أو من عامة الناس ولكي يزدهر النشاط السياحي يتطلب توفر الأمن بمفهومه الواسع الأمن الغذائي الأمن الصحي ...إلخ.

- إقامة تظاهرات على المستوى الداخلي والخارجي.

إن إقامة التظاهرات والمعارض في البلدان المستقبلة للسياح مع انتهاج سياسة مدعمة ببرنامج إعلام واتصال، علاوة على إدماج البلد في الدورات التجارية الدولية للسياحة، بهدف جذب رؤوس الأموال للاستثمار والشراكة هذا بالإضافة إلى إقامة هذه التظاهرات أيضا على المستوى الداخلي وينبغي تركيز العمل الترويجي على إعادة الاعتبار لأعياد المحلية والتقليدية حتى تكون المناطق التي تحتضنها مقاصد سياحية ذات خصوصية مميزة.

- دعم الترويج السياحي.

يعرف الترويج السياحي أنه كافة الجهود المباشرة وغير المباشرة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة لها في الاستراتيجية التسويقية السياحية العامة لهذا البلد، او في هذا الموقع حتى هذا الفندق أو ذلك وباستخدام المزيج الترويجي الأكثر ملائمة.

أما فيما يخص وسائل الترويج السياحي فيتم الترويج السياحي عبر عدد من الوسائل من أهمها ما يلي:

1-الإعلان: يعتبر العنصر المحرك الفعال من عناصر المزيج الترويجي فهو يقوم بخلق الوعي والحاجة لدى المستهلكين بخصوص المنتج موضوع الإعلان.

2-العلاقات العامة: تلعب العلاقات العامة دوار مهما في دعم التدفق السياحي وقد تكون طبيعية هذه العلاقات داخلية وخارجية فالعلاقات الداخلية تركز على تنمية أواصر التعاون والتنسيق بين كافة المؤسسات السياحية أما العلاقات الخارجية فتتمثل في إقامة علاقة تعاون مع السف ارت ومنظمي الرحلات الدولية ووكالات السفر الدولية.

3-الدعاية: تعتبر الدعاية مجموعة من الأخبار حول الخدمة السياحية أو مكان أو شخص أو فكرة وتتميز الدعاية بكونها مجانية أي تحقيق غرض دون تكلفة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستطيع القول إن الجزائر تمتلك إمكانيات طبيعية وتاريخية يمكن أن تجعل منها دولة سياحية تنافس الدول السياحية الأولى في العالم، إذ تتمتع بمقومات طبيعية والتاريخية والثقافية الموزعة عبر كامل التراب الوطني، كما رأينا ان تأثير القطاع السياحي في مؤشرات التنمية الاقتصادي الذي كان تأثير سلبيا ولم يصل في معظم الأحيان إلى الغايات المسطرة من توفير مناصب شغل ومساهمة كبيرة في الدخل الوطني مما لم يساهم في تحسين كبير في المستوى المعيشي للأفراد ومما أثر بدلك على الميزان المدفوعات الجزائري وذلك لوجود عراقيل وصعوبات كثيرة.

ونستطيع أن أيضا نستخلص من هذا الفصل مرور الجزائر بعدت مراحل ابتداء من مرحلة بعد الاستقلال حيث همش القطاع السياحي لمدة تزيد عن 20 سنة، حيث كان القطاع السياحي يحتل المراتب الأخيرة بين قطاعات التنمية الاقتصادية، مما جعل هذا القطاع غائب عن المساهمة في التنمية الوطنية في هده الفترة، اما مرحلة التسعينات فعاشت الجزائر أوضاع أمنية عزلتها عن العالم الخارجي فبتالي الجهود المبذولة في المرحلة السابقة اوقفتها مرحلة التسعينات فتراجع عدد السياح المتوجهين نحو الجزائر فأثر هذا بإضعاف القطاع السياحي الجزائري.

وفي المرحلة الأخيرة منذ سنوات الألفية إلى غاية وقتنا رأينا ان الدولة عزمت على النهوض بالقطاع السياحي حيث سطرت العديد من الاستراتيجيات والأهداف لأفاق سنة 2030.

خاتمة عامة.

للسياحة دور كبير في إنعاش الاقتصاد باعتبارها محرك ديناميكي وقطاع كثيف التشابكات مع القطاعات الأخرى ومما لا شك فيه أن مستوى أداء القطاع السياحي يعتمد بشكل كبير على القطاعات المنتجة "كالزراعة والصناعة"، البنية التحتية والفوقية واليد العاملة المؤهلة والمتخصصة. ونظرا للظروف الصعبة التي تمر بها الجزائر نتيجة تقلبات أسعار النفط، اتضحت القناعة لضرورة خلق البديل عن مصدر الدخل الوحيد للبلاد ووضع قطاع السياحة من بين الأولويات.

نلاحظ أنه على الرغم من امتلاك الجزائر لمؤهلات سياحية طبيعية هائلة، وتراث حضاري وثقافي ثمين يمكنها من تحقيق مكانة سياحية عالمية، إلا أن السياسات المتبعة من قبل الدولة الجزائرية لتطوير هذا القطاع، وإن حققت بعض النجاحات حسب المسؤولين الرسميين، لا تزال غير مجدية لحيازة جزء مقبول من الطلب السياحي العالمي الحالي، حيث أن النشاط السياحي فيها لا يزال بعيدا عن تحقيق الأهداف المرجوة منه كصناعة قائمة بحد ذاتها حيث يتواجد القطاع ضمن مراتب متأخرة جدا عالميا من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وكذا قدرته على خلق فرص عمل جديدة وذلك راجع لعدة أسباب منها: ضعف تنافسية القطاع السياحي الجزائري، نتيجة الضعف الكمي و النوعي للخدمات السياحية بها إضافة إلى الطرق التي تبنتها الدولة منذ الاستقلال والتي أبانت عن الفشل الذريع للسلطات الجزائرية في الرقي بالقطاع السياحي على غرار دول الجوار الرائدة، ولتدارك تلك النقائص أطلقت الجزائر خطة تنموية شاملة للقطاع السياحي ممثلة في المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 والذي يلخص الجهود التي تتوعد السلطات ببذلها لتحفيز الطلب على المضمون السياحي الجزائري عالميا، ومحليا . وتسويق الجزائر كوجهة ومقصد سياحي رائد مستقبلا. وهذا من خلال برنامج شامل لتطوير السياحة الوطنية وترقيتها.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: للجزائر مقومات سياحية هامة تجعلها تنافس الكثير من الدول من حيث استقطاب السياح لا كنها غير مستغلة بالشكل الأمثل، فرضية صحيحة نظرا لما تملكه الجزائر من مقومات طبيعية وتاريخية وثقافية كبيرة بالإضافة إلى الإمكانيات المؤسساتية والمالية.

الفرضية الثانية: يؤثر القطاع السياحي في الجزائر بشكل إجابي على ميزان المدفوعات، فرضية خاطئة حيث قد الميزان السياحي الجزائري عاجز طيلة سنوات الدراسة وهذا ما أثر سلبياً على ميزان المدفوعات كون القطاع السياحي يلعب دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات.

الفرضية الثالثة: الإحصائيات والظروف الحالية للقطاع السياحي في الجزائر تشير بوضوح إلى ضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني وبعده عن المستوى العالمي، فرضية صحيحة الأن النتائج المحققة لا تزال غير مجدية لحيازة جزء مقبول من الطلب السياحي العالمي الحالي، حيث أن النشاط السياحي فيها لا يزال بعيدا عن تحقيق الأهداف المرجوة منه يتواجد القطاع ضمن مراتب متأخرة جدا عالميا من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

النتائج:

1-إن ضعف القطاع السياحي الجزائري في الاقتصاد الجزائري يعود إلى إهماله في مختلف برامج التنمية الاقتصادية، واعتباره دون أهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد.

2-عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عاشته الجزائر منذ أوائل العقد الأخير من القرن الماضي ساهم في تعميق أزمة القطاع السياحي، مما انعكس ذلك على حجم الإرادات المسجلة على مستوى هذا القطاع.

3-يظهر أداء القطاع السياحي في الجزائر ضعيف وغير مؤثر بقيمة كبيرة في التنمية الاقتصادية للبلاد من واقع إرادات هذا القطاع، ومدى مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

4-تسجيل ميزان السياحة والسفر لعجز دائم طيلة الفترة محل الدراسة، بسبب كون إرادات القطاع السياحي افل من دفوعاته.

5-محدودية مساهمة القطاع السياحي في خلق مناصب شغل وامتصاص البطالة.

6-نصيب الفرد من الارادات السياحية يبقى ضعيف جدا، فالقطاع السياحي الجزائري غير قادر على تحسين معيشة الأفراد.

وانطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها نخلص أن القطاع السياحي في الجزائر لا يزال يبحث عن مكانه ويتضح ذلك في ضعف أداء هذا القطاع، ومما سبق يمكن وضع التوصيات التالية:

التوصيات:

- الاهتمام اكثر بالقطاع السياحي وجعله ضمن اولويات الاقتصاد الجزائري وذلك بتخصيص ميزانية معتبرة له مع وضع هيئات متابعة ومراقبة النشاطات السياحية.

- وضع خطط واستراتيجيات سياحية تتلاءم مع المقومات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تمتلكها الجزائر.

- التركيز على السياحة الداخلية للتقليل من خروج الجزائريين الى الدول المجاورة والتقليل من نفقات الجزائريين في الخارج.

- تشجيع دخول السياح الاجانب من خلال تقديم كل الخدمات الضرورية وكذا توسيع مارفق الايواء لاستيعاب الطلب.

- الاستفادة من خبرات الدول الرائدة سياحيا وخاصة الدول الشقيقة مثل تونس والمغرب والتي تزخر تقريبا بنفس المقومات السياحية.

- توفير البنى التحتية والمرافق الاساسية مثل شبكات الكهرباء والغاز والطرقات وفق معايير دولية وخاصة على مستوى مناطق التوسع السياحي.

- رفع كفاءة العاملين في المجال السياحي من خلال إجراء دوارت تكوينية وكذا ارسال بعثات الى الخارج والمشاركة في التظاهرات والندوات الخاصة بالنشاط السياحي والفندقي.

قائمة المراجع.

1-القرآن الكريم:

1/ سورة التوبة الآية 02.

2-الكتب:

1/ أحمد جلاد، كتاب التنمية والعلام السياحي المستدام، عالم الكتاب للنشر، القاهرة مصر، 1998.

2/ أحمد محمود مقابلة، كتاب صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان 2017.

3/ أكرم عاطف رواشدة، كتاب السياحة البيئية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

4/ بشار يزيد الوليد، "كتاب التخطيط والتطور الاقتصادي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

5/ بن غضبان فؤاد، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، طبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.

6/ حمزة عبد الحليم درادكة وآخرون، كتاب مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر الأردن، 2016.

7/ خربوطلي صلاح الدين، كتاب الاقتصاد السياحي، دار حزام، دمشق، 2000.

8/ الروبي نبيل، كتاب نظرية السياحة، النشر: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2008.

9/ الريمادي حسين، كتاب مدخل إلى الصياحة والاستجمام والتنزه، دار النظام، عمان1988.

10/ زيتون محيا، كتاب السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الدهر، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002.

11/ ساحلي فوزية، كتاب مداخلات المؤتمر الدولي، التراث والسياحة الثقافية والبديلة، المنعقد يوم 29/23 مارس 2019، سوسة تونس.

12/ شوقي السيد محمد دابي، كتاب المدخل إلى جغرافيا السياحة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، مصر،2019.

13/ عثمان عميش غنيم، كتاب التخطيط السياحي، طبعة ثانية، دار صفاء للتوزيع والنشر، الأردن، 2003.

14/ علي جدوع بخيتان، كتاب التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان 2010.

15/ كامل محمود، كتاب السياحة الحديثة علماً وتطبيقاً، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977.

16/ ماهر عبد العزيز توفيق، كتاب صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.

17/ مصطفى يوسف كافي، كتاب مدخل إلى علم السياحة، الطبعة الأولى، ألفا للكتاب قسنطينة – الجزائر، 2017.

18/ نجوى سديرة، أثر الثقافة السياحية على التنمية المستدامة في الجزائر، كتاب مداخلات المؤتمر الدولي والسياحة الثقافية والبديلة، المنعقد أيام 29/23 مارس 2019، سوسة، تونس.

19/ نعمة الله نجيب إبراهيم، كتاب أساس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،20000.

20/ هوشيام معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، طبعة1، 2000.

21/ وفاء عبد الباسط، كتاب التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

22/ وليد الجيوسي، كتاب أسس التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار جليس الأمان، 2009.

4-الأطروحات والمذكرات:

- ✓ **الأطروحات:**

1/ لخضر بن عبلة، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018/2017.

2/ جودي عبد القادر، أهمية التسويق في تنمية القطاع السياحي بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

3/ خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، تحت إشراف بلالطة مبارك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004/2003.

4/ ربيعة ملال، النمذجة الإحصائية لقياس أثر السياحة على التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر –، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

5/ سميرة عميش، استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي...، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2015/2014.

6/ عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2025/2000) في ظل استراتيجية السياحة الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحة، أطروحة دكتوره، تحت إشراف باشي أحمد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013.

7/ عبد الله عياشي، استراتيجية تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة، حظيرة الطاسيلي بولاية اليزي، أطروحة دكتوراه، تحت اشراف الأستاذ عبد الحميد بوخاري، قسم العلم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.

8/ نسيبة سماعيلي، دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة، أطروحة دكتوراه، تحت إشراف الأستاذ صالحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، سنة 2015.

✓ **المذكرات:**

1/ إلياس عياشي، الخدمات السياحية والفندقية والتنمية الحضارية في جيجل، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تحت إشراف يمينة عرفة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2018_2019.

2/ حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع إدارة أعمال وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، سنة جامعية 2012/2011.

3/ سلمى بن بوط، تأثير السياحة على التنمية المستدامة، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تحت إشراف د. نعيمة عمارة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامع أم بواقي، 2019.

4/ سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2014/2013.

5/ قنصاب عثمان، التنمية السياحية المستدامة، مذكرة ماجستير، قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة وهران 2013.

6/ محمد وزاني، السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف بن بوزيان محمد، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2011.

7/ نسيبة سماعيني، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف كربالي بغداد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2014.

5-المواقع:

1/ ايلاف كامل الشيرازي، المنابع الحموية في الجزائر ثراء ايكولوجي وسياحة علاجية 2009، موقع .www.djazairess.com

2/ مجلة يومية الشرق الأوسط، "الحمامات المعدنية بالجزائر ... مقصد للسياح من كل مكان"، العدد 10261 السعودية، 31 جانفي 2007.

3/ مركز التراث العالمي ليونيسكو، قائمة التراث العامي، موقع whc.unesco.org/Ar/liste.

4/ المواقع الأثرية والمعالم التاريخية، المصنفة حسب موقع وزارة الثقافة الجزائرية.

5/ الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية www.mate.gove.dz.

6/ وزارة السياحة والصناعات التقليدية، مخطط عمل السياحة المستدامة، 2010.

7/ وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 01، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، ، الجزائر، 2008.

5-الملتقيات:

1/ بوفاس شريف وبن خديجة منصف، ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر-الواقع والتحديات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المقاولتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة 05 ماي 1945، قالمة 2014/2013.

2/ شيبان وردية وبروسلي فوزية، دور الأمن السياحي في السياحة المستدامة الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة يمي 19 و20 نوفمبر 2012.

3/ صالح فلاحي، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة البليدة، 22،21 ماي 2002.

6-القرارات:

1/ قرار رقم 458/83، الصادر بتاريخ 1983/07/23، المتعلق بالقانون الأساسي للحضائر الوطنية في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 31.